زائده كانت هي التي اثارت هذا الالتباس الذي حصل.

استاذ فارس النابلسي اقتراح.

السيد فارس النابلسي: شكراً معالي الرئيس، عندي اقتراح بأسماء تسعة للجنة من الزملاء. دكتور محمد ابو فارس، دكتور احمد الكوفحي، الشيخ داود قوجق، منصور مراد، فخري قعوار، مطير البستنجي، انور الحديد، سلامه الغويري، والدكتور احمد عناب.

اصوات: موافقون.

معالي رئيس المجلس: هذه الاسماء قسم منها وارد بالقائمة ايضاً اللي امامي، هل يوافق الأخوة الذين سموا الى هذه اللجنة؟ استاذ الخصاونه اقتراح؟

الدكتور يوسف الخصاونه: الاستاذ محمد ابو فارس والأستاذ داود قوجق يعتذران وأنا اقترح بدلاً منهم الأستاذ حمزه منصور والاستاذ عبد الحفيظ علاوي.

معالي رئيس المجلس: لا تنسوا في الجلسة السابقة اللي حاولنا نشكل لجنة فيها قدم تسع اقتراحات وتسع لجان ولم ننجح بأيجاد لجنة واحده، وكل دقيقة نأتي بلجنة مختلفة، أقرأ اللجنة التي سميت من قبل الأخ حمزه منصور اذا سمحتم اللجنة المسماه:ـ مع حفظ الألقاب.

الأستاذ محمد المعرعر، ابراهيم خريسات، منصور مراد، محمود الهويمل، انور الحديد، ليث الشبيلات، عبد الرحيم العكور، فوزي الطعيمه، محمد الدردور.

أصوات: موافقون.

معالي رئيس المجلس: هذه من تسعة، من يوافق على هذه اللجنة؟ رجاءاً وتعتبر تكليف، من يوافق على هذه اللجنة؟

اغلبية كبيرة جداً، وهذه اللجنة مكلفة لتقدم لكم التقدير هنا، هذا قرار اجماعي. البند الذي يليه السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام:

٦. تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: ترفع الجلسة الى صباح الأحد القادم الساعة العاشرة صباحاً.

* رفعت الجلسة *

امين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
د. عبد اللطيف عربيات



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثانية والعشرين
من الدورة العادية الرابعة لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة في ١٤/ رمضان / ١٤١٣ هجرية الموافق ٨/٣/١٩٩٣ ميلادية

(العدد ٢٢) (المجلد ٣٠)

ـ جدول الاعمال ـ

الصفحة

٣ . كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (١٧٠٩) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٥ ، جواباً على السؤال رقم (٥٦) المقدم من سعادة النائب السيد فخري قعوار.

٤ ـ استجواب رقم (٤) تاريخ ١٩٩٣/٣/٢ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد، وموجهاً الى معالي وزير الصحة، حول استيداع عدد من الأطباء المتخصصين بالصحة العامة. ١٤

٥ ـ الاقتراحات برغبة :ـ ٢١

١ ـ اقتراح برغبة رقم (٣٤) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٧ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور يوسف خصاونة، بشأن تعويم التأمينات الصحية للبنوك والشركات والمؤسسات.

٢ ـ اقتراح برغبة رقم (٣٥) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٨ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور يوسف خصاونة، بشأن اجراء تعديل وتحديث لقانون الصحة العامة.

٣ ـ اقتراح برغبة رقم (٣٦) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٨ ، مقدم من سعادة النائب السيد محمد الازايدة، بشأن ان تكون القروض المقدمة من صندوق التنمية والتشغيل الى كل من لواء مادبا وقضاء ذيبان لصالح المشاريع الزراعية والثروة الحيوانية.

٤ ـ اقتراح برغبة رقم (٣٧) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٨ ، مقدم من سعادة النائب السيد محمد الازايدة، بشأن شمول بعض القرى بالخدمة الهاتفية الآلية في لواء مادبا.

٥ ـ اقتراح برغبة رقم (٣٨) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٨ ، مقدم من سعادة النائب السيد محمد الازايدة، بشأن ما يلي:

١ . تخصيص دكتورة تخصص نسائية في مستشفى مادبا.

٢ . فتح عيادة اسنان في مخيم مادبا.

٦ ـ اقتراح برغبة رقم (٣٩) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٨ ، مقدم من سعادة النائب الشيخ فيصل الجازي، بشأن فتح عيادة صحية في قرية القاسمة / رأس النقب / محافظة معان.

٧ ـ اقتراح برغبة رقم (٤٠) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٨ ، مقدم من سعادة النائب الشيخ فيصل الجازي، بشأن فتح شعبة بريد في قرية القاسمة / محافظة معان.

٨ ـ اقتراح برغبة رقم (٤١) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٨ ، مقدم من سعادة النائب السيد حمزة منصور، بشأن توسيع طريق عمان / ابوعلندا، وايجاد جزيرة وسطية وانارة هذه الطريق.

الصفحة

٩ ـ اقتراح برغبة رقم (٤٢) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٨ ، مقدم من سعادة النائب السيد حمزة منصور، بشأن انارة الطريق ما بين عمان ومادبا.

١٠ ـ اقتراح برغبة رقم (٤٣) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٨، مقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد، بشأن زيادة قرض الاسكان العسكري للأفراد الى عشرة آلاف دينار.

١١ ـ اقتراح برغبة رقم (٤٤) تاريخ ١٩٩٣/٣/٢ ، مقدم من سعادة النائب الشيخ فيصل الجازي، بشأن فصل الطلاب عن الطالبات في قرية القاسمة / في محافظة معان.

١٢ ـ اقتراح برغبة رقم (٤٥) تاريخ ١٩٩٣/٣/٢ ، مقدم من سعادة النائب السيد عبدالحفيظ علاوي، بشأن فتح سوق استهلاكية مدنية او عسكرية او بالتعاون بين الجهتين لخدمة قضاء ذيبان.

٦ ـ طلب المناقشة رقم (٣) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٨، مقدم من (١٧) نائبا بشأن مناقشة أسس وقواعد التعيين في الوظائف العامة. ٢٦

٧ ـ مناقشة تقرير اللجنة الزراعية، حول الواقع الزراعي في الأردن. ٣٥

(التقرير موزع في الجلسة التاسعة عشرة).

٨ ـ استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية ولجنة التربية والتعليم حول القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨، قانون التربية والتعليم.

(اعتبارا من المادة «١٤»).

٩ ـ ما يجد من اعمال.

١٠ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة. ٦٤

عينت يوم الاثنين القادم ١٩٩٣/٣/٨ الساعة الثانية عشرة ظهراً.

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم (الاحد) الموافق ١٤/ رمضان /١٤١٣ هجري، الواقع في ١٩٩٣/٣/٨ ميلادي، عقد مجلس النواب جلسته الثانية والعشرين من (الدورة العادية الرابعة) برئاسة (معالي الدكتور عبداللطيف عربيات) وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة بالوكالة الدكتور حسين ابوعرابي ثم اكمل الجلسة عطوفة الاستاذ صالح الزعبي.

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة:
د. محمد احمد الحاج، عبدالعزيز جبر.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة:
د. عبدالله النسور، ليث شبيلات.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة:
سلطان العدوان، محمود هويمل، د. نايف ابوتايه، يعقوب قرش.

وحضر من الحكومة:

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكر: رئيس الوزراء وزير الدفاع.
٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
٣ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
٤ - معالي الدكتور كامل ابوجابر: وزير الخارجية.
٥ - معالي السيد باسل جردانة: وزير المالية.
٦ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
٧ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.
٨ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.
٩ - معالي المهندس سعد هايل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.
١٠ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
١١ - معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير دولة.
١٢ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.
١٣ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.
١٤ - سماحة الشيخ عزالدين الخطيب التميمي: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.
١٥ - معالي الدكتور عبدالرزاق طبيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
١٦ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.
١٧ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
١٨ - معالي السيد محمد السقاف: وزير التموين.
١٩ - معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.
٢٠ - معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير الزراعة.
٢١ - معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

وحضر من الامانة العامة السادة: علي الحسبان، محمد الرديني، حمد الغرير.

١ - افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم. النصاب مكتمل بسم الله نفتتح الجلسة، السيد الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام بالوكالة: شكرا معالي الرئيس.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد الامين العام من تلاوة؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام بالوكالة:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب ليث شبيلات.
ب - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عبدالله النسور.
ج - طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور محمد احمد الحاج.
د - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب عبدالعزيز جبر.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اجازة ومعذرة السادة النواب؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام بالوكالة:

٣ . الردود على الاسئلة:

١ . كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم (٦٧٩) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٨، جوابا على السؤال رقم (٤٠) المقدم من سعادة النائب السيد منصور مراد.

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب
الرقم ٤١٦/١٦/١٦/٣
التاريخ ١٤١٣/٧/٥هـ
الموافق ١٩٩٣/١/٢٨م

معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٤٠) تاريخ ١٩٩٣/١/٢٦، والمقدم من سعادة النائب منصور مراد.
رجاء الاطلاع والاجابة عليه خلال المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عربيات

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية طيبة
ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الطاقة الاكرم، للرد عليه ضمن المدة القانونية وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

السؤال: تمتد خطوط الضغط العالي من محطة الحسين الحرارية مروراً بالرصيفة ومدينة

عمان وبمناطق عديدة مثل ضاحية الرشيد وتلاع العلي وخلدة واسكان ضباط الجيش «حنوطية» ومرج الحمام وغيرها من المناطق ذات الكثافة العالية من السكان، والذي بات يشكل خطراً كبيراً عليهم، خاصة بعد وقوع عدد غير قليل من الحوادث التي نتج عنها حالات تشويه وإعاقة دائمة واحياناً الوفاة واخرها ما حصل مع الطفل مأمون محمد دبش من سكان مرج الحمام والذي اصيب بحروق شديدة. وبرغم كل هذا ورغم مطالب المواطنين.. وازدياد السكان ما زالت هذه الخطوط والتي هي بقوة ١٣٢,٠٠٠ ڤولت وخطوط متفرعة منها تابعة لشركة الكهرباء بقوة ٣٢,٠٠٠ ڤولت في اماكنها.. فوق المنازل والسكان واستغرب عدم الاكتراث واللامبالاة من قبل الوزارة وشركة الكهرباء.. متمنياً من معالي الوزير الاكرم تبيان الاسباب التي حالت دون رفع وتغير اماكن هذه الخطوط وشكراً.

النائب منصور مراد

٩٣/١/٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الطاقة والثروة المعدنية

الرقم ٦٧٩/١٦/٣/٦

التاريخ ١٩٩٣/٢/٢٨

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

عمان

الموضوع: مرور خطوط الضغط العالي والمتوسط في المناطق المأهولة بالسكان

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٤١٦/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٣/١/٢٨ ومرفقه السؤال رقم (٤٠) تاريخ ١٩٩٣/١/٢٦ المقدم من سعادة النائب السيد منصور مراد حول مرور خطوط الضغط العالي على ارتفاعات منخفضة فوق بعض المباني السكنية.

ارجو ان ابين لمعاليكم ما يلي:

١ - لقد تم انشاء وزارة الطاقة والثروة المعدنية في أواخر عام ١٩٨٤ لتتولى تنظيم وادارة شؤون الطاقة في المملكة ومن ضمنها الطاقة الكهربائية وكانت وزارة الصناعة والتجارة قبل ذلك هي الجهة المشرفة على قطاع الكهرباء في المملكة وقد تم انشاء معظم الخطوط الهوائية، التي ذكرها سعادة النائب في السبعينات اي قبل انشاء وزارة الطاقة.

٢ - تقوم بتنفيذ وتشغيل مشاريع الكهرباء في المملكة ثلاث جهات رئيسية هي :-
- سلطة الكهرباء الاردنية وهي مؤسسة عامة مستقلة مالياً واداريا وتتولى مهمة توليد الطاقة الكهربائية في المملكة ونقل هذه الطاقة من محطات التوليد الرئيسية الى مراكز الاحمال الكهربائية في كافة انحاء المملكة، كما تتولى السلطة ايضاً توزيع الطاقة الكهربائية في المناطق الواقعة خارج مناطق امتياز شركتي الكهرباء وتحديداً في محافظات الكرك والطفيلة ومعان ومناطق وادي الاردن والمناطق النائية مثل الرويشد والصفاوي والازرق.
- شركة الكهرباء الاردنية وهي شركة مساهمة تتولى توزيع الطاقة الكهربائية بموجب امتياز في محافظتي العاصمة والزرقاء والبلقاء (باستثناء منطقة وادي الاردن التابعة لمحافظة البلقاء ومنطقة الازرق).
- شركة كهرباء محافظة اربد وهي شركة مساهمة تتولى توزيع الطاقة الكهربائية بموجب امتياز في محافظتي اربد والمفرق (باستثناء منطقة وادي الاردن التابعة لمحافظة اربد والرويشد والصفاوي).

٣ - ان خطوط الضغط العالي ذات الڤولتية ١٣٢ ك.ڤ و٣٣ ك.ڤ التابعة لمؤسسات الكهرباء قد تم انشاؤها في السبعينات في مناطق كان يقع معظمها خارج التنظيم ولم تكن في ذلك الوقت مأهولة بالسكان وكانت حينئذ مستكملة لشروط السلامة العامة والامور الفنية الاخرى والتي تقتضي ان يكون هناك خلوصات عمودية وافقية فوق الشوارع والمباني حسب القياسات العالمية، بل ان مؤسسات الكهرباء كانت تضيف عامل امان فوق هذه القياسات، ولكن ومع مرور الوقت والتوسع العمراني فقد اصبحت هذه الخطوط داخل التنظيم وانشئت تحتها او بالقرب منها مباني جديدة.

٤ - لقد تولت سلطة الكهرباء الاردنية منذ انشائها عام ١٩٦٧ تنفيذ مشاريع التوليد المركزية الكافية لحاجة المملكة من الطاقة الكهربائية وبدأت ببناء شبكة النقل الوطنية العاملة على ڤولتية ١٣٢ ك.ڤ لنقل هذه الطاقة الى مراكز الطلب على الطاقة الكهربائية واصبحت هذه الشبكة تغطي كافة انحاء المملكة. وقد تم بناء هذه الشبكة حسب المواصفات العالمية

ومطابقة للخلوصات المعتمدة وتشتمل على عوامل الامان والسلامة حيث لم يسجل خلال فترة تشغيل هذه الشبكة الممتدة لحوالي (١٥) سنة اي حادث صعق بسببها.

ان نقل مسارات هذه الخطوط ذات الڤولتية ١٣٢ ك.ڤ غير واقعي ومكلف جداً حيث يكلف الكيلومتر الهوائي حوالي ١٠٠,٠٠٠ دينار ويكلف كيلومتر الكابلات الارضية لمثل هذه الخطوط حوالي مليون ونصف دينار وهي عملية باهظة التكاليف وخارجة عن مقدرة سلطة الكهرباء الاردنية والتي تعاني من وضع مالي صعب ومن مديونية عالية حيث بلغت خسارة السلطة المتراكمة حتى نهاية عام ١٩٩١ حوالي (٤٥) مليون دينار.

اما فيما يتعلق بخطوط الڤولتية المتوسطة الهوائية ذات الڤولتية ٣٣ ك.ڤ في مناطق التوزيع التابعة لسلطة الكهرباء فقد انشئت ابتداءً من عام ١٩٧٦ وروعي في انشائها جميع عوامل السلامة بمراعاة الخلوصات وعوامل الامان العالمية، ونتيجة لادخال هذه المناطق داخل التنظيم لاحقا فقد بدأت السلطة منذ اعوام ضمن خطة تدريجية شاملة بتعديل مسار هذه الخطوط التي اصبحت تتعارض مع التنظيم (والتي تم انشاؤها اصلاً قبل التنظيم) وقد تم انجاز نسبة كبيرة منها وبقي ما يقارب (٤٠) كيلومتراً في مختلف مناطق السلطة تقدر كلفة تعديلها بحوالي (٥٥٠,٠٠٠) دينار.

٥ - اما شركة الكهرباء الاردنية فأنها تقوم بتوزيع الطاقة الكهربائية ضمن منطقة

امتيازها مستعملة خطوط هوائية ذات ڤولتية ٣٣ و١١ ك.ڤ من محطات التحويل الرئيسية التابعة لسلطة الكهرباء الاردنية الى كافة انحاء منطقة امتيازها. كما انها تستعمل الكوابل الارضية ذات الڤولتية ٣٣، ١١ ك.ڤ داخل المدن الرئيسية مثل عمان والزرقاء.

لقد بنت الشركة معظم خطوطها الهوائية خارج مناطق التنظيم وقد تم فيها مراعاة الخلوصات وعوامل الامان العالمية ولكن مع الزمن اصبحت هذه الخطوط داخل التنظيم وانشئت تحتها مباني بدون اخذ موافقة الشركة.

ويسبب وضع الشركة المالي الصعب والذي نجم عن تضاعف خدمة الدين لديها بعد تخفيض سعر صرف الدينار عام ١٩٨٨ حيث كانت قد اقترضت مبالغ كبيرة لتنفيذ مشاريعها داخل المدن الرئيسية وفي الريف لمواجهة التوسعات العمرانية والصناعية التي حصلت في اواخر السبعينات والثمانينات، فإن الشركة تقوم حالياً وضمن خطة مرحلية تدريجية لتعديل مسارات الخطوط التي عليها اعتراضات لمرورها في مناطق مأهولة حيث انها لا تستطيع تغيير مسارات هذه الخطوط والتي تبلغ حوالي (٢٠٠) كيلومتر وتحتاج الى حوالي (٣) مليون دينار لتنفيذها دفعة واحدة.

ومن الجدير بالذكر ان حادث الصعق الذي ذكره سعادة النائب المحترم قد وقع في منطقة مرج الحمام تحت احد خطوط الشركة العاملة على ڤولتية ٣٣ ك.ڤ وليس على خطوط سلطة الكهرباء العاملة على ڤولتية ١٣٢ ك.ڤ وكان نتيجة ملامسة ماسورة مياه يحملها الطفل للخط.

٦ ـ اما فيما يتعلق بشركة كهرباء محافظة اربد فقد بنت شبكة كبيرة من خطوط النقل ذات الڤولتية المتوسطة ٣٣ ك.ڤ استطاعت من خلالها ان توصل الكهرباء الى معظم مناطق محافظتي اربد والمفرق وقد بدأت ببناء هذه الشبكة منذ الستينات وتم انشاؤها اصلاً في مناطق خارج التنظيم.

وبسبب الوضع المالي الصعب للشركة لأن منطقة توزيعها واسعة وريفية وتتميز بمردود منخفض مما ادى الى قيام الدولة بدعمها سنوياً بحوالي مليوني دينار فإن الشركة لا تستطيع تحويل مسارات الخطوط التي عليها اعتراضات لمرورها في مناطق مأهولة دفعة واحدة ولكنها تقوم بتحويلها على مراحل حيث تقدر التكاليف المترتبة على ذلك حوالي (٤) مليون دينار وتتطلب بناء حوالي ١٠٠ كيلومتر من الخطوط الهوائية ذات الڤولتية ٣٣ ك.ڤ و٢٥ كيلومتر كوابل ارضية ذات الڤولتية ٣٣ ك.ڤ و٣٠ كيلومتر كوابل ارضية ذات الڤولتية ١١ ك.ڤ.

٧ ـ وبالرغم مما ذكر اعلاه تقوم الوزارة بالتنسيق اللازم لمتابعة تنفيذ خطط وبرامج السلطة وشركتي الكهرباء المتعلقة بتعديل مسارات الخطوط التي عليها اعتراضات لمرورها في مناطق مأهولة وستعمل جاهدة على تسريع هذه البرامج بحيث يتم الانتهاء من تحويل مسارات جميع هذه الخطوط في اسرع وقت ممكن حسب الامكانيات المالية المتوفرة.

واقبلوا فائق الاحترام.

وزير الطاقة والثروة المعدنية
المهندس علي ابوالراغب

معالي رئيس المجلس: الاستاذ منصور مراد.

السيد منصور مراد: شكراً معالي الرئيس..

لم اكن اتوقع ايها الزملاء المحترمين اكثر من هذا الجواب الذي سمعناهُ مراراً من أجوبة الأخوة الوزراء على أسئلتكم الهامة التي كنتم توجهوها لهم.. وخاصة انها كانت تبحث في مسائل حيوية وهامة وتهم ابناء شعبنا ومصلحتهُ اينما كان.. أجوبة منسقة تبريرية أنا شخصياً لم أقتنع بأكثرها في نفس الوقت التي تعمل وبجد. جميع وسائل الاعلام بالتغطية والمساندة والتمويه يدعمها جوقة من حملة الأقلام التي نعرفها وبات يعرفها ابناء شعبنا.. هذا المثال الصارخ الذي امامنا اليوم متجسداً في جواب يبرر ويحمي اخطاء ارتكبت وما زالت قائمة يدفع ثمنها اطفالنا وشيوخنا ونسائنا من ابناء هذا البلد الطيب وبنفس الوقت الذي يتعرض لامكانية خطر التشويه او الموت الالاف من المواطنين ابتداء من بداية خطوط الضغط العالي من مدينة الحسين الحرارية في الزرقاء الى الدوار الثامن في وادي السير والتي يعترف معالي الوزير بأنها اصبحت هذه الاسلاك محاطة بالمنازل والبيوت والمنشآت ومحطات الوقود والمعسكرات والمستشفيات والمدارس وغيرها ويردد نفس ما تم ترديده دائماً وللأسف وخاصة في المجالات الحيوية والهامة والتي تتعلق بحياة ومستقبل المواطنين (ليس لدينا إمكانيات) هذه الجملة التي تم زرعها في عقول ونفوس الناس ليبرروا وينفذوا ما تم تنفيذه من الاقتراض الذي غرقنا به واصبح مستقبلنا مرهون للاجنبي وبالفساد المالي والأداري الذي تم من خلاله هدر عشرات المليارات التي دخلت الى بلادنا عبر العديد من الطرق مثل المساعدات والتجارة والحوالات الكبيرة للمغتربين.. اكثر من ثلاثين مليار تم صرفها وهدرها على بلد صغير جداً مثل الاردن.. ونسمع اليوم في مجال التعليم والصحة ومحاربة الفقر وقضايا هامة اخرى مثل تطوير الجيش الشعبي وتحديثه وبناء السدود واصلاح الاراضي ومكافحة التلوث وغيرها بأنه لا يوجد امكانيات ونحن بلد فقير.. برغم ان هناك من يعيش بيننا وهم فئة صغيرة متسلطة تملك الملايين الملايين.

ايها الزملاء المحترمين..

وعودة الى قضيتنا الآن.. هناك طفل من العشرات الذين أصيبوا من هذه الخطوط المنتشرة على أسطح المنازل ومعززة بتقرير امني يثبت خطأ وجود الخط مباشرة فوق المنازل وبرغم العديد من المناشدات من والد واهل الطفل لنقل ذلك الخط تم الاستخفاف كما يتم الاستخفاف دائماً في انساننا الطيب حتى حدثت الفاجعة وبعد تلك الحادثة وبقدرة قادر وبعد تهرب من المسؤولين بشركة الكهرباء تم نقل الخط مباشرة بعد الحادث الى مكان اكثر خطراً وفوق محطة لبيع الوقود في مرج الحمام.. هذا الخط ايها الزملاء يشكل خطراً لأكثر من (١,٥) ونصف في الحالات العادية وهناك خطوط بقوة (١٣٢) الف ڤولت تشكل خطراً لأكثر من (٢,٥) مربع على اي كائن حي التقرير الأمني يقول بأن الخط الذي صعق الطفل ارتفاعه عن سطح المنزل فقط متر واحد ويشكل خطرا على المواطنين.. هذا الطفل الذي رفض المسؤولين

ومدراء شركة الكهرباء بمجرد زيارته في المستشفى أو أظهار اي لفتة إنسانية بعد هذا الحادث، ايها الزملاء انني شخصياً احمل ضمائركم واحمل الحكومة مسؤولية اية اصابة لاي مواطن في الاردن.. واطلب من الاخوة النواب العمل بروح الفريق الواحد وبشكل ضاغط لاجبار الحكومة على رفع هذه الخطوط ودرىء الخطر على مواطنينا.. وانني اطالب بتعويض اهل الطفل عن الاصابة من قبل الشركة.. وبغير هذا وبعد عشرة ايام سأحتفظ بحقي في استجواب معالي وزير الطاقة وشكراً.

منصور مراد
١٩٩٣/٣/٨

معالي رئيس المجلس: اكملت استاذ منصور؟ شكراً، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام بالوكالة:

٢ . كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (١٧٠٩) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٥، جواباً على السؤال رقم (٥٦) المقدم من سعادة النائب السيد فخري قعوار.

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم ٨٦٣/١٧/١٦/٣
التاريخ ١٤١٣/٨/٢٦هـ
الموفق ١٩٩٣/٢/١٨م

سيادة رئيس الوزراء

ابعث لسيادتكم صورة عن السؤال رقم (٥٦) تاريخ ١٩٩٣/٢/١٤، والمقدم من سعادة النائب السيد فخري قعوار. رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام ،،،

رئيس مجلس النواب
الدكتور عبداللطيف عربيات

معالي رئيس مجلس النواب المكرّم
تحية واحتراماً وبعد،

ارجو التكرم باحالة السؤال التالي الى الحكومة حسب الاصول:

لماذا لم تقم الحكومة حتى الان باحالة مشروع قانون نقابة الفنانين الى مجلس النواب، ومتى تعتزم ان تفعل ذلك؟

واقبلوا الاحترام،،،

النائب فخري قعوار
١٩٩٣/٢/١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء
الرقم ١٧٠٩/٤/١٢/٥١
التاريخ ١٤١٣/٤
الموافق ١٩٩٣/٢/٢٥

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتابكم رقم ٨٦٣/١٧/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٨، والمتضمن السؤال المقدم من سعادة النائب فخري قعوار حول قانون مشروع نقابة الفنانين، اعلم معاليكم بأن مشروع القانون في طريقه الى المجلس حال ما يفرغ مجلس الوزراء من مناقشته.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

استجواب لمعالي وزير الصحة

معالي رئيس مجلس النواب
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

وبعد:

فإنني اتقدم الى المجلس الكريم باستجواب معالي وزير الصحة حول استيداع عدد من الاطباء المتخصصين بالصحة العامة، وذلك لعدم قناعتي باجابة السيد الوزير على سؤالي الموجه اليه بهذا الخصوص:

وعند السؤال عن سبب استيداع عدد من اطباء الاختصاص، جاء الجواب بأنه لاعتبارات اقتضتها طبيعة العمل في الوزارة وتمشيا مع سياسة التطوير الاداري التي نسعى جميعا لوضعها موضع التنفيذ. ان مثل هذا الجواب يصلح لتبرير اي قرار اداري. وكان الاولى بالسيد الوزير ان يذكر هذه الاعتبارات وان يبين الجوانب الادارية التي قامت الوزارة باصلاحها من خلال الاجراء. ويبدو ان الاصلاح الاداري اصبح قميص يوسف الذي اكله الذئب.

واود ان اسأل السيد الوزير كم عدد الذين يحملون شهادة البورد في الصحة العامة اللذين يشغلون مراكز ادارية او فنية في وزارة الصحة.

الذي اعلمه ان عددهم قليل وانهم معظم الذين احيلوا على الاستيداع.

لا ادري ماذا يريد معاليه اكثر من المواصفات التي يتصف بها بعض هؤلاء المحالين، فهم:

١ - يحملون أعلى مؤهل علمي متخصص في مجال الصحة العامة.
٢ - تخرجوا من جامعات معترف بها.
٣ - مسلكهم الوظيفي يشير الى ان ترفيعهم كان يتم جوازياً اقل من خمس سنوات، الى ان شغلوا الفئة الاولى الدرجة الاولى منذ عدة سنوات.
٤ - التقارير السنوية لهم تتراوح بين جيد جداً وممتاز.

فهل من التطوير الاداري استيداع هؤلاء، وترك كبار السن والمرضى والاطباء الذين لا يحملون مؤهلات تخصصية ويعملون منذ ما يزيد على ثلاثين عاما؟

ان جواب معالي الوزير ينص على انه قام باسناد رئاسة القسم التي اشار اليها السؤال الى عدد من الاطباء لخبرتهم الفنية والادارية الطويلة في مجال عملهم وما يحملون من تخصصات طبية، كنت أود ان يذكر معاليه اسماء هؤلاء الاطباء وان يقارن خبراتهم وشهاداتهم بخبرات المحالين وشهاداتهم.

ان رد الوزير استند الى حقه الذي منحه اياه نظام الخدمة المدنية ولم يقدم مبرراً واحداً على عدم الكفاءة او المؤهلات، او لوجود اجراءات تأديبية او لجان طبية تستدعي مثل هذا القرار.

ويبقى السؤال:

هل كان الاستيداع بغرض عدم الاحراج وافساح المجال لمن يرضى عنهم الوزير والامين العام؟

لقد جاء جواب معاليه حول اعادة احد المحالين على الاستيداع يقول: «قامت الوزارة باعادة احد المحالين بعد ان قدم وثائق وشهادات

لم تكن مقدمة من قبل». وأقول: ان هذا الطبيب قد عمل مدة ثمانية عشر عاماً في الوزارة فكيف خفيت وثائقه طيلة هذه المدة؟ ام ان استيداعه كان لثأر شخصي بينه وبين الامين العام لانه سبق ان رفع دعوى قضائية على الوزارة وكسبها فكان الجزاء استيداعه، ولكنه استطاع ان يوصل صوته الى معالي الوزير فتمت اعادته الى عمله. وعلى كل فانني اطالب معاليه بالكشف عن هذه الوثائق التي قدمها الطبيب المذكور.

ان التطوير الاداري في وزارة الصحة يلزمه عدد من المتخصصين بالصحة العامة، لا باستيداعهم، الا اذا كان القرار استيداع التطوير الاداري نفسه.

لقد حصل اثنان من المحالين على شهادة البورد الاردني اثناء العمل في الوزارة مما يدل على الحرص الاكيد على التطوير وتنمية الكفاءات.

انني اتقدم باستجواب السيد الوزير على هذا التصرف الذي اعتبره تعسفا في القرار الاداري.

٣ رمضان ١٤١٣ هـ — النائب

٢٤ شباط ١٩٩٣م — الدكتور همام سعيد

معالي رئيس المجلس: الاستاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: شكرا معالي الرئيس.

كنت اتمنى ان تكون الاجابة على السؤال محددة وواضحة بخلاف ما وردت في رد الحكومة فالقول ان مشروع القانون في طريقه الى المجلس حال ما يفرغ مجلس الوزراء من مناقشته امر ينعش الخيال ويجعل المرىء في حيرة عما اذا كانت الطريق الموصلة بين الحكومة ومجلس النواب طويلةً ام قصيرة، ولاننا نعرف ان حبال الحكومة طويلة فلابد ان مشروع القانون سوف يصل الى المجلس في يوم من الايام وان الله مع الصابرين.

وعلى الرغم من معرفتي الوافية بأوضاع الاخوة الفنانين الاردنيين فإنني لا ازعم بأن نقابتهم الموعودة سوف تفك معاناتهم وترفع شظف العيش عنهم وتخلصهم من حالة الظنك التي يرزحون تحت اهوالها لكنني اقول في الوقت نفسه ان النقابة سوف تخفف من وطأة الضغوط المعاشية على الفنان وستكون هناك جهة او مرجعية لهم يعودوا اليها وتعمل من اجل حماية والمحافظة على الحد الادنى بالعيش الكريم.

فقد اكتسبت الاعمال الفنية الاردنية في العشرة سنوات الاخيرة بعداً عربياً وسمعةً طيبة من خلال الجهد الذاتي للفنانين الذين ساهموا بشكل فعال وملفت للانتباه في نشر الثقافة الاردنية والبيئة المحلية عن طريق المسلسل التلفزيوني الذي راج في كل ارجاء الوطن العربي، الى ان اصبح الفنان الاردني منافساً قوياً لحركات فنية عريقة في اقطار شقيقة مثل العراق وسورية ومصر ولبنان وغيرها.

لقد تم هذا رغم عدم وجود تشريع خاص بالفنانين من شأنه ان يحمي ابداعاتهم الفنية ويحفظوا حقوقهم وينظموا شؤون مهنتهم، وهنا بالضبط بيت الداء، اذ داهمتنا ازمة الخليج واحالة الفنان الاردني الى ضحية من

ضحايا العدوان الثلاثيني على العراق الشقيق، تماما كما تأثرت قطاعات اخرى في الاردن نتيجة ذلك.

فقد كانت السعودية المستورد الرئيسي للجهد الفني الاردني، وكانت بلدان الخليج مستورداً اساسياً ايضاً وكنتيجة لانعكاس الاوضاع السياسية اصيب الفنان الاردني بضربة لا اقول انها قاصمة، ولكنها قوية ومؤثرة الى حد كبير جداً ومع ذلك فالفنان يبقى كثيراً لبلده وقيمةً محترمة وجزءً لا يتجزأ من البنيان الحضاري الذي نسعى جميعاً لاعلائه، سواءً رضيت هذه الدول ام لم ترضى وسواء اعادت السعودية ودول الخليج الى استيراد الفن الاردني ام لم تعد.

وكي يبقى الفنان الاردني سفيراً محترماً وقادراً على العطاء فلابد من بذل كل جهد ممكن وكل مال ممكن في سبيل الاستمرار في اداء رسالته، ولذلك فإنني اخلص الى القول التالي :-

اولاً: المطلوب تسريع العمل في مشروع قانون نقابة الفنانين وآمل ان يكون له حظ في المناقشة في الدورة الاستثنائية القادمة اذا كانت هناك دورة استثنائية.

ثانياً: المطلوب ايضاً ان نلتفت كمؤسسات رسمية الى الفنان الاردني ومساعدته على مواجهة فداحة العيش وصعوبته. مطلوب هذا من مؤسسة الاذاعة والتلفزيون قبل غيرها، ومطلوب من شركة الانتاج الاذاعي والتلفزيوني والسينمائي الاردنية.

ومطلوب من الحكومة من خلال دعم رابطة الفنانين الاردنيين الى ان يصل الينا مشروع النقابة الذي يمشي على الطريق وللعلم فإن الفنان الاردني الذي يرسم صورتنا الجميلة ويرسم صورة بلدنا الجميلة لا يملك حق المعالجة في مستشفى حكومي، ولا يملك حق الحسم على تذكرة طيران، ولا يملك سكناً مريحاً اوغير مريح وليس هناك اي جهة يمكن ان تساعد في دفع رسم مدرسي او جامعي لابنه وباختصار اقول ان مشروع قانون النقابة لم يكون بلسماً شافياً، ومع ذلك فإننا نطالب بالاستعجال به، ونطالب بالوقت نفسه بمبادرة من الحكومة لدعم الفنان الاردني ودعم الفن الاردني وبالمناسبة فإن تجربتنا الديمقراطية بحاجة لمن ينشرها ويسوقها في العالم العربي عن طريق الاذاعة والمسرح والتلفزيون والسينما ومحطات الاقمار الصناعية، التي تتطلب منا مادةً فنيةً مناسبةً لما يصل الينا عن طريقها ليلاً ونهاراً بما يشبه الغزو ان لم اقل الغزوة الثقافية والاعلامية نفسه وهو كما نعلم جميعاً اهم الاسلحة المدمرة التي يتقنها الغرب جيداً ويصدرها الى بلادنا، فمن يستطيع ان يفعل ذلك اذا بقي الفنان الاردني مهملاً ويموت على فراشه دون ان يحس به احد او يفكر بأمر اسرته من بعده وشكراً.

معالي رئيس المجلس: معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس في بداية كلام النائب المحترم الاستاذ فخري قعوار وردت عبارات تشير كأن الحكومة مقصرة في واجباتها فيما يتعلق بتقديم قانون نقابة الفنانين الاردنيين، تود

الحكومة الى انها تريد ان تشير ابتداءً انها كانت غير ملزمة بتقديم هذا القانون، وان مجرد تقديم سؤال من نائب حول وجوب تقديم قانون معين لا يعني ان الحكومة اصبحت ملزمة بتقديم هذا القانون الدستور واضح والنظام الداخلي واضح، اذا طلب عدد من النواب وضع مشروع قانون معين عندئذ تكون الحكومة ملزمة بوضع مشروع هذا القانون لكن مجرد ان يتقدم النائب وهذه هي صيغة السؤال لماذا لم تقوم الحكومة لحد الان باحالة مشروع قانون نقابة الفنانين الى مجلس النواب؟ كأنه هنالك الزام للحكومة لكي تقدم مشروع قانون ليس هناك الزام بمجرد ان يتقدم نائب واحد وليس مجموعة من النواب كما ينص الدستور وكما ينص النظام الداخلي، ومع ذلك وردت عبارات فيها تطاول على الحكومة.

ثانيا: جواب سيادة رئيس الوزراء، مع ذلك تجاوبت مع سؤال النائب المحترم وقال على انه اعلم معاليكم، الكتاب موجه الى معالي رئيس مجلس النواب بأن مشروع القانون في طريقه الى المجلس حالما يفرغ مجلس الوزراء من مناقشته تاريخ كتاب سيادة رئيس الوزراء كان في ٢/٢٥ وبالفعل في الجلسة الماضية يوم الثلاثاء الماضي مجلس الوزراء نظر بقانون الفنانين، واقروه تقريبا ما عدا مادة واحدة احالها الى اللجنة القانونية ليصار الى صياغتها بالشكل القانوني النهائي ويعتبر هذا القانون الحكم المنتهي، وباعتقاد الحكومة بأنه سيصل الى المجلس خلال الايام القليلة. وشكرا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٤ . استجواب رقم (٤) تاريخ ١٩٩٣/٣/٢، مقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد، وموجهاً الى معالي وزير الصحة، حول استيداع عدد من الاطباء المتخصصين بالصحة العامة.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير الصحة.

معالي وزير الصحة : بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس

ارجو ان ابين لسعادة النائب الدكتور همام سعيد ان محكمة العدل العليا وبتاريخ ٩٣/٢/٩ قد قررت رد الدعوى المقدمة من قبل بعض ممن احيلوا على الاستيداع، ردها شكلا وموضوعا واعتبار القرار الاداري الصادر بالاستيداع سليما.. وانني قد ابلغت معاليكم بكتابي رقم أع/٣٤/١٥ بتاريخ ٩٣/٢/٢٤ بمضمون هذا القرار وانا على ثقة بأن سعادة النائب الدكتور همام سعيد قد إطّلع على مضمونه، وبعد هذا كله وبعد أن قال القضاء الاردني الذي يشهد بنزاهته القاصي والداني استغرب طلب سعادة النائب استجواب وزير الصحة بعد صدور قرار السلطة القضائية من اعلى مراجعها مما يستوجب منا جميعا الاذعان لهذا القرار.. الا انني.. ورغبة مني في تقديم مزيد من التوضيح لسعادة النائب همام سعيد ارجو ان ابين ما يلي:

١ ـ ان نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته قد اعطى للوزير المختص صلاحية التنسيب الى مجلس الوزراء باحالة اي موظف قضى مدة لا تقل عن خمسة عشر سنة خدمة مقبولة للتقاعد الى الاستيداع، وهذه الصلاحية هي صلاحية تقديرية يعود امر تقييمها وتقديرها الى الوزير. وهي صلاحية ليست مقيدة اذا توفرت الشروط التي حددها النظام في جواز الاحالة على الاستيداع في القرار الاداري الصادر بالاستيداع عن مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص. وكون القضاء قد اصدر كلمته في الدعوى فان هذا يعني بأن التنسيب الصادر عني والمقترن بقرار مجلس الوزراء هو قرار سليم.

٢ ـ ان قرارات التعيين في المناصب القيادية والتي يتساءل عنها النائب المحترم في المناصب القيادية الادارية في الوزارة هي من صلاحيات وزير الصحة بموجب نظام الخدمة ونظام التنظيم الاداري لوزارة الصحة. وهذه القرارات في العادة تتخذ بعد الاطلاع على عدة معايير يجب توفرها في مشغل المنصب الاداري القيادي، ويأتي المؤهل العلمي على رأس هذه المعايير، غير انه لا يعتبر المعيار الوحيد، بل تراعى سنوات الخبرة والسيرة الوظيفية والاخلاص في العمل والقدرات القيادية عند المرشح لاشغال هذه المناصب.

٣ ـ اما بما يتعلق بسؤال سعادة النائب عن عدم استيداع كبار السن والمرضى من الاطباء فاود ان أؤكد بأن الوزارة تلتزم بقانون التقاعد المدني الذي يجيز استمرار عمل الموظف لحين بلوغه سن الستين ويجيز ايضا تمديد هذه المدة لمدة اقصاها خمس سنوات، اما فيما يتعلق باشارته الى المرضى من الموظفين فان اللجان الطبية المختصة هي المرجع المؤهل للبت في صلاحية الموظف بالاستمرار في وظيفته من الناحية الصحية.

وتراعي الوزارة عند التنسيب بالاحالة على التقاعد او تمديد الخدمة او الاستيداع وضمن التشريعات المشار اليها اعلاه حاجة الوزارة الى خدمات هذا الموظف وكفاءته وخبراته وليس الى عنصر السن او المرض فقط.

٤ ـ وتعقيبا على ما ذهب اليه سعادة النائب المحترم من ان الاصلاح الاداري ومن وجهة نظره قد اصبح قميص يوسف الذي اكله الذئب.. ارجو ان اوضح ان التطوير وتبسيط الاجراءات التزام اساسي من الحكومة، والوزارة شديدة الحرص على وضعه موضع التنفيذ. وقد وضعت مؤخرا موضع التنفيذ نظام التنظيم الاداري الجديد لها رقم ٧ لسنة ١٩٩٣ انسجاما مع هذا التوجه، وبعد دراسات متعمقة ومتأنية شاركت فيها الخبرات الادارية المحلية والدولية، وقامت مؤخرا باسناد المواقع القيادية الى مجموعة من خيرة موظفيها وهي تعي تماما ان الاحالة على التقاعد او على الاستيداع ليست هدفا مفضيا للتطوير بحد ذاتها وانما تجيء كأحد نتائج عملية التطوير عندما تقتضيها

الضرورة.

٥ ـ وفيما يتعلق بحملة شهادة البورد الاردني في الصحة العامة الذين يشغلون مراكز ادارية متقدمة في وزارة الصحة فاني اؤيد سعادة النائب بأن عددهم قليل في الوزارة، غير اني لا اؤيده فيما ذهب اليه بأن معظمهم قد احيل على الاستيداع. واود ان اوضح لسعادته وللمجلس الكريم في هذا الصدد بأن عددا كبيرا من مشغلي المناصب القيادية في الوزارة مؤهلون كاختصاصيين في الصحة العامة قبل صدور قانون المجلس الطبي الاردني ومن جامعات وكليات للطب ذات سمعة رفيعة، واضافة الى ذلك فان الوزارة تسعى الى تنمية هذا الاختصاص وفي نهاية هذا العام سيبلغ عدد الاختصاصيين الذين سيتخرجون من برنامج التدريب في الوزارة وهو برنامج معترف به من البورد العربي ما يزيد على اربعين طبيبا وطبيبة تم اختيارهم ليستقروا في مختلف محافظات المملكة ليؤدوا هذه الخدمة الهامة وليرفدوا الكفاءات التي تعد لتسلم المواقع الادارية القيادية مستقبلا.

(ارجو معالي الرئيس ان اكون قد قدمت الرد المطلوب على استجواب سعادة النائب الدكتور همام سعيد).

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : شكراً لكم، الشيخ علي نقطة نظام.

الدكتور علي الفقير : شكراً معالي الرئيس.

بالرجوع الى المادة (٩٤) من النظام الداخلي المتعلق في امور الاستجواب والتي أحالت الى المادة (٨٢) من النظام نفسه والتي تحدد انه لا يجوز الاستجواب في امور معروضة على القضاء.

فكيف الامر اذا كان قد فصل فيه القضاء.

لذلك لا ارى استجواب نظامياً وقانونياً وارى ان نتجاوز عنه وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي : شكراً سيدي الرئيس.

معلوم اعتقد ان كافة اعضاء المجلس الموقر ان قرار الاستيداع قرار اداري، والقرار يصدر عن مجلس الوزراء، وصلاحية الوزير هي صلاحية تنسيب فقط القرار يصدر عن مجلس الوزراء والقرار الاداري المتضرر منه شأن كل قرار اداري، وهذا المجلس الكريم له جهد كبير في هذا الموضوع اللي هو حماية الناس، كل قرار اداري قابل للطعن لدى محكمة العدل العليا وفي موضوع الاستيداع موضوع البحث صدر قرار عن محكمة العدل العليا، والواقع المادة التي اشار اليها سعادةالاستاذ علي الفقير تقول تراعي في الاستجواب احكام الفقرة الثانية من المادة (٨٢) والمادة (٨٢) تقول:-

يجب ان لا يكون في الاستجواب ان لا يكون فيه مساس بامر معلق امام القضاء، فكيف اذن مرة ثانية اذا بت فيه القضاء، لذلك ارى ايضاً انه ليس متوفر فيه شروط

الاستجواب، وآمل وارجو من الزميل الفاضل اعمالاً بالمادة (١٠٣) على ما اعتقد التي تجيز لمقدم الاستجواب ان يسترده، آمل وارجو من الزميل الكريم ان يسترد هذا الاستجواب، شكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً لكم، الاستاذ عبد السلام فريحات.

السيد عبد السلام فريحات : شكراً معالي الرئيس.

فقط اردت ان اشير الى نقطة النظام التي اشار لها الزميلان اعتقد ان نقطة النظام لا تنطبق في هذه الحالة خاصةً وان معالي الوزير في إجابته لم يقل ان جميع الذين احيلوا على الاستيداع قدموا دعاوى إلى المحكمة وإنما كانت اجابته ان بعضاً منهم قد قام بذلك فهناك قسم منهم لم يتقدم بدعاوي الى الحكومة، الامر الاخر لا يفهم من نص المادة (٨٢) المشار اليها بأنه لا يجوز الحديث بأمر ينظر امام القضاء وانما اشارت المادة الا يكون فيه مساس، والمساس يعني الطعن والاساءة، بأي اساءة في الاستجواب لأي امر مرفوع أمام القضاء بهذا الصدد.

انا اعتقد ان النظام يساعد على الاستمرارفي هذا الاستجواب ولا يمنع ذلك وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الاستاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس.

مع احترامي الشديد للدوافع التي حدت بالزميل الكريم الى تقديم الاستجواب، الا انني اختلف معه من حيث الطريق الذي سلكه وهو طريق الاستجواب لما يلي:-

اولاً: من حيث الشكل، من حيث الشكل قرار الاستيداع باحالة الموظف هو من اختصاص مجلس الوزراء، وليس من صلاحيات الوزير المختص الذي تنحصر صلاحياته بالتنسيب لمجلس الوزراء فإذا كان هنالك مخالفة معينة في هذا الموضوع تكون المخالفة ويكون موضوع المسألة بمواجهة الحكومة بمجملها وليس بمواجهة وزير بعينه او بمواجهة الوزير الذي قدم التنسيب الى الحكومة ومن حيث الموضوع فهل قرارات الحكومة بصفتها سلطة ادارية هل تخضع جميع هذه القرارات للرقابة البرلمانية؟

صحيح ان البرلمان له صلاحية الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية، ولكن هل هذه الرقابة مطلقة ام ان هنالك رقابة من نوع اخر؟

هذا السؤال مطروح على المجلس بكامله فاذا كانت قرارات الاستيداع والتقاعد والتعيين تخضع لرقابة البرلمان فستكون امام مسألة شائكة ومعقدة بحيث وانا هنا اتكلم بالاستطراد المنطقي لهذا الراي، بحيث لا تستطيع الحكومة ان تحيل موظفاً او تُعيِّن اخر الا بعد مشاورة البرلمان حتى تكون بعيدة عن الخطأ والمسائلة وهو امر كما تعلمون جميعاً امرٌ مرفوض ولم يقبل به احد، ولا اظن احد يقبل به، هذا من جهة ومن جهة اخرى فان مثل هذه التصرفات والاجراءات التي تصدر عن الادارة تخضع لرقابة من نوع اخر والا ما معنى الرقابة القضائية على اعمال الحكومة، ما معنى ان نضع تشريعاً في هذا البلد، يخضع قرارات الادارة وقرارات

الموظفين العموميين وقرارات مجلس الوزراء للمراقبة ويعطي الجهة القضائية المختصة، وهي محكمة العدل العليا كما ذكر الزميل حسين مجلي يعطيها صلاحية الغاء قرار الادارة.

فهل نحن نستطيع التحقيق في موضوع احالة موظف على التقاعد او تعيين موظف او احالة موظف عن استيداع كمجلس كما تستطيع المحكمة؟

الجواب معروف للجميع اننا لا نستطيع، المحكمة تدرس الملفات والمحكمة تستدعي الشهود والمحكمة تستدعي خبراء، والمحكمة تنظر ما اذا كان هنالك تعسف في قرار الادارة، فتلغي القرار الاداري، واذا كان قد صدر سلبياً تصدق القرار الاداري او ترد الدعوى.

اذن هذه المسائل بتقديري وكما قلت مع احترامي للدافع الذي حدى بالزميل الى تقديم الاستجواب بتقديري انها ليست خاضعة اطلاقاً للرقابة البرلمانية، ما دام ان الوزير قد طبق النظام تطبيقاً سلبياً وقد مارس صلاحياته ضمن النظام واذكر هنا بأن نظام تعين الموظفين ونظام احالتهم على الاستيداع، واحالتهم الى التقاعد قد اعطاه الدستور مباشرة للنظام ولم يعطيه للقانون، والنظام كما نعلم جميعاً يضعه مجلس الوزراء لتصديق الملك، والدستور لم يعطي هذا الحق للتشريع للقانون، يعني انه اراد ان تكون للادارة سلطات واسعة نوعاً ما للادارة وللجهة التنفيذية ولم يعطي هذه السلطات للقانون والا لكان هذا المجلس يضع القوانين المتعلقة باحالة الموظفين وتعيين الموظفين وتصنيفهم وترفيعهم كما هو الحال في نظام الخدمة المدنية.

لذلك انا مع الرأي القائل ومع الاقتراح القائل على الزميل الفاضل بانهاء هذا الاستجواب اضافة ارجو ان لا انسى، اضافة الى ان يعطي الذين تقدم من اجلهم الاستجواب كما اعلمنا الوزير صباح هذا اليوم وفي هذه الجلسة بأنهم قدموا دعاوي الى محكمة العدل العليا وردت الدعاوي وليس موضوعنا ان الدعاوي ردت او لم ترد المهم انهم قدموا طعناً بقرار الحكومة الى المحكمة المحكمة ترد او لا ترد هذا موضوع ليس موضوع بحث لدينا، المحكمة قرارها عنوان الحقيقة لا احد يستطيع مخالفة قرار المحكمة ولا احد يستطيع الطعن بقرار المحكمة، لان المحكمة تصدر قرارها بناءاً على القانون الذي قررناه في هذا المجلس وهو قانون حريات وقانون من اوسع القوانين مجالاً للحريات العامة التي شرعها هذا المجلس وهو موضع فخار لهذا المجلس قانون محكمة العدل العليا. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس.

رغم انني لست قانونياً، لكني أود ان ابدي وجهة نظر لعل الأخوة القانونيين ينظروا فيها، وهي تتعلق بما اشار اليه الأخوان الكلمات سماحة الشيخ علي الفقير وسعادة الاستاذ حسين مجلي انا افهم من عدم جواز النظر في الاستجواب اثناء نظره في المحكمة حتى لا يؤثر على سير عملية القضاء اما وقد قال القضاء كلمته ولم يعد هناك مجال للتاثير على سير عملية القضاء فانني لا ارى مانعاً من حيث المبدأ للنظر

في هذا الاستجواب، شكراً.

معالي رئيس المجلس : ارجو ان الفت نظر الأخوان الى الوقت الذي نحن فيه في هذه الدورة، اليوم هو السابع من اذار وفي نهاية هذا الشهر تنتهي الدورة والاستجواب حسب النصوص الموجودة حالياً تحتاج الى وقت ومتابعة وزحمة الاعمال.

فأنا الحقيقة استمعنا لعدد من الأخوان، فاذا كان الاستاذ الدكتور همام يحسم الامر من هنا لعل الامر، لانه نحن في احراج شديد من حيث الوقت وادراج القضايا على المجلس لان هذا يحتاج الى تحديد موعد والمناقشة ثم متابعة ذلك مستقبلاً، الاستاذ الدكتور همام.

الدكتور همام سعيد : بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس،

الحقيقة اولاً موضوع القضاء نحن لا نتحدث عن القضاء وانما نحترم ما جاء في القضاء حول هذه القضية، ولكن قناعة ان المسألة الادارية الواضحة في هذا الاستيداع وما جمعته من بيانات ومن معلومات وأظن انه يمكن ان يقنع العديد من الزملاء في وجهة احقية هذا الاستجواب عندما يعرف بالتفصيل.

اظن ان مسألة القضاء عندما طرح المسألة ناقش سلامة القرار الاداري، فالقرار الاداري من حيث ان الوزير، استخدم صلاحيته الممنوحة له في قانون الخدمة المدنية، فهذا كلام صحيح ولكننا ايضاً كمجلس نيابي ولنا سلطة رقابية على القرارات الادارية من حيث كونها ادارية ايضاً والنظر حتى في اسباب هذه القرارات، ونحن نملك سلطة لا يملكها القضاء من حيث طرح الثقة بالوزير وما شابه ذلك.

نحن نملك ان نستخرج امور كثيرة اذا اردنا عندما نسأل عن الدوافع ونسأل عن اسباب ونسأل عن مقارنات كثيرة.

هذه قد تقنعنا بأن هناك خللاً في هذا القرار الاداري، من أجل ذلك فاني مصر على هذا الاستجواب وليأخذ مجراه، والامر للزملاء النواب في هذه المسألة وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، انا حقيقة احببت ان اشير الى عامل الزمن، ويعني هذا الموضوع وغيره من الاستجوابات السابقة التي مرت علينا كان هناك مواقف في استجوابات سابقة، فأنا احببت الحقيقة واستناداً الى المادة (١٠٣) من النظام الداخلي ان للمستجوب حق سحب الاستجواب حفظاً للوقت، وقضية تحتاج الى وقت، انا لا اقلل من حق النائب ان يقدم، بالاضافة الى احترامي لوجهات نظر اخواني النواب، فقط من وجهة نظر تقدير الموقف الحقيقة معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل : كنت لا اريد الحديث الا ان ما ذكره الاخ همام مؤخراً دعاني ان اتدخل فعلاً، ان الدستور الأردني عندما اقر مبدأ السلطات جعل من السلطة القضائية سلطةً مستقلة، وكان يقصد ان يكون بقرارات هذه السلطة إستقلالاً تاماً عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، وان تكون قرارات القضاء ملزمة للسلطتين الاخريتين.

ما استغربه حقاً ان يقال بأن بعد ان يصدر قرار من محكمة عليا في قضيةٍ ما ان يقال

بانه يجب ان يكون رقابة على هذا القرار.

الحقيقة اي بحث الان بعد ان صدر قرار عن محكمة العدل العليا برد الدعوى شكلاً وموضوعاً يعني مراقبة هذا الامر مرة اخرى من قبل السلطة التشريعية، وبما ان هذا خارج على احكام الدستور وعلى رغبة المشرع التي اوردها في فصل السلطات.

فانني ارى بأن ما ذهب اليه الاخوان مع الاحترام غير دستوري، ولذلك اثني على مبدأ سحب الاستجواب لانه فيه عدالة وفيه حق واضح وصريح. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الاستاذ حسين مجلي نقطة نظام.

السيد حسين مجلي : نقطة النظام التي ارغب ان اثيرها هي التالية.

المادة (٩٤) تقول :-

الاستجواب هو محاسبة الوزراء في شان من الشؤون العامة، والسؤال عندما يحال شخص ما او افترض اكثر من شخص على الاستيداع من حيث المبدأ او عندما يصدر مجلس الوزراء قراراً ادارياً لشأن اي شخص او اشخاص وهذا القرار الاداري الخاص بهذا الشخص او الاشخاص، قابل للطعن امام سلطة مستقلة هي سلطة القضاء الى اي مدى من ناحية نظامية يمكن ان نقول ان هذا شان عام مع الاحترام ان الاشخاص وان تعددوا في القرار الاداري لا يرقى بحكم النظام الا ان هذا شأن عام تملك السلطة التشريعية ان تحاسب الوزراء بشأنه، الامر الاخر وانا مع توسيع السلطة التشريعية لكن ارى ان هذا ليس شأناً عاماً بحكم النظام، واضيف ايضاً ان بناء الدولة من الناحية النظامية ايضاً بناءٌ متكامل هناك سلطة تشريعية تنفيذية قضائية.

هذا المجلس الكريم ممنوع عليه التشريع في الامور الوظيفية في نظام الخدمة المدنية، ولذلك نظام الخدمة المدنية تشريع حكومي فقط هو من تشريعات الحكومة بحكم الدستور، لا يملك المجلس ان يشرع بها، فكيف اذا كان المجلس لا يملك ان يشرع في نظام الخدمة المدنية كيف يمكن ان اقول ان المجلس والهيمنة الكاملة في شأن التشريع في نظام الخدمة المدنية لمجلس الوزراء، كيف يمكن ان نقول ان المجلس يراقب القرارات الادارية الخاصة بأشخاص احيلوا الى التقاعد أو على الاستيداع، وهذا القرار بحكم الدستور شأن الذي يراقبه هو محكمة العدل العليا التي وسع صلاحياتها بحكم هذا المجلس.

لذلك مع انني كنت اتمنى وارجو ان يستخدم زميلنا المادة (١٠٣) الا انني ارى انه من الناحية النظامية ليس متوفر في الاستجواب شروط الاستجواب، ولذلك ارجو التعامل معه انه نظامياً غير متوفر في شروط الاستجواب واستبعاده عن جدول اعمال المجلس. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، ارجو ان لا نصرف وقت، الشيخ عبد الباقي نقطة نظام.

السيد عبد الباقي جمو : الواقع معالي الرئيس لا يملك ان يعطي الطالب كلمة إلا ان الملاحظ ان الأخوان دائماً نحن في هذا المجلس نخالف النظام، المادة(٥٩) من النظام الداخلي يمنع النائب من ان يكرر اقوال غيره، وعبد الرؤوف يجوز له ان يفعل ما يشاء.

معالي رئيس المجلس : رجاءً ان يكون الحديث مباشر رجاءً.

السيد عبدالباقي جمو: الملاحظ ان الاخوة من الطرفين المؤيد او الجانب السلبي او الايجابي كلهم لم يخرجوا عن دائرة ما اشار اليه سماحة الشيخ علي الفقير، وجاء بعد هذا الكلام كان تضييعاً وهدراً لوقت المجلس، لذا ارجو ان ننهي النقاش واذا اقتضى الامر ورفض صاحب الاستجواب سحب استجوابه ان نصوت وننهي لان الوقت يهدر في هذا المجلس باشياء جانبية على حساب التشريع، وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الاستاذ خلفات.

السيد فؤاد الخلفات : شكراً معالي الرئيس.

بما يتعلق بهذا الاستجواب هناك ايضاً شكوى مقدمة من نفس الأخوة الى اللجنة الادارية ونحن حتى نصل الى توازن في ما بين الاستجواب واللقاء الذي تم بين اللجنة الإدارية ومعالي وزير الصحة، ارى ان تأخذ اللجنة الادارية مجراها في معاملة هذه القضية ومعالجتها بعيداً عن طرح الاستجواب او الملابسة القانونية التي تحيل بهذا الاستجواب، ولذا انا اطلب من اخي الدكتور همام سعيد ان يسحب استجوابه ويترك القضية للجنة الادارية تعاملها من زوايا مختلفة تختلف عن الزاوية التي يطرحها واكون له من الشاكرين، ونسمع منه.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الاستاذ همام سعيد.

الدكتور همام سعيد : شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة قضية الاستيداع لهؤلاء الاطباء الذين امضوا قرابة ثمانية عشر عاماً، ويحملون هذه التخصصات وقد نالوا التقديرات الجيدة والممتازة، اثناء عملهم الوظيفي، وايضاً هم من حملة تخصصات الصحة العامة، بحيث انه لا يستطيع ان يفتح عيادة، لان وقته كان منصباً في عمل عام وفي الصحة العامة.

لذلك ما ذكره سعادة الأخ النائب فؤاد الخلفات اذا كانت اللجنة الادارية يمكنها ان تعالج هذا الموضوع مع معالي وزير الصحة لانصاف هؤلاء الاطباء اسوةً باحدهم الذي اعيد للخدمة بعد استيداعه فانني اذا ممكن ان يتحقق هذا وتواصل اللجنة الادارية بحثاً في هذا الموضوع من جوانب ما ذكر ذلك الأخ الزميل، فانني اسحب استجوابي. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً لكم، باتوقع ان الموضوع ما بحاجة الى توسع في اكثر من ذلك، وحسب المادة(١٠٣) المستجوب يسحب استجوابه، وينتهي الموضوع وشكراً لكم جميعاً، البند الذي يليه.

السيد الأمين العام : شكراً معالي الرئيس.

٥ . الاقتراحات برغبة :-

١ . اقتراح برغبة رقم (٣٤) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٧، مقدم من سعادة النائب الدكتور يوسف خصاونه، بشأن تعويم التأمينات الصحية للبنوك والشركات والمؤسسات.

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي الرئيس مجلس النواب المحترم
السلام عليكم
اقتراح برغبة

ارجو أن ينال هذا الاقتراح العناية اللازمة وهو رغبة الجسم الطبي تعويم التأمينات الصحية للبنوك والشركات والمؤسسات ليتسنى فرصاً متكافئة لجميع الأطباء للعيش الكريم.

والسلام عليكم.

الدكتور
يوسف خصاونه

معالي رئيس المجلس: اللجنة الادارية وتتلى. رجاءً خلي معنا شوية صبر، يحال الى اللجنة الادارية.

السيد الامين العام:

٢ . اقتراح برغبة رقم (٣٥) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٨، مقدم من سعادة النائب الدكتور يوسف خصاونة، بشأن اجراء تعديل وتحديث لقانون الصحة العامة.

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب المحترم
السلام عليكم
اقتراح برغبة

بالاضافة الى ما تضمنه خطابي في الموازنة العامة حول قانون الصحة العامة ونظام المستشفيات الخاصة.

فانني اقترح اجراء تعديل وتحديث لقانون الصحة العامة - وكذلك نظام المستشفيات الخاصة ليتلاءم مع التطور الهائل بالوضع الصحي وكذلك التضاعف المضطرد لعدد الاطباء والمستشفيات.

والسلام عليكم

د. يوسف خصاونه

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الادارية.

٣ . اقتراح برغبة رقم (٣٦) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٨، مقدم من سعادة النائب السيد محمد الأزايدة، بشأن أن تكون القروض المقدمة من صندوق التنمية والتشغيل الى كل من لواء مادبا وقضاء ذيبان لصالح المشاريع الزراعية والثروة الحيوانية.

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:-

أرجو توجيه (الاقتراح برغبة) التالي الى دولة رئيس الوزراء للاجابة عليه ضمن المدة القانونية وحسب نظام المجلس الموقر.

مع الاحترام

النائب محمد الازايدة
٩٣/٢/٢٥م

بسم الله الرحمن الرحيم
(اقتراح برغبة)
دولة رئيس الوزراء الافخم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

بما ان دولة رئيس الوزراء هو رئيس مجلس الادارة لصندوق التنمية والتشغيل فاني أرجو ان تكون القروض المقدمة من الصندوق الى كل لواء مادبا وقضاء ذيبان التابعين لمحافظة العاصمة . . . ارجو ان تكون القروض لصالح المشاريع الزراعية والثروة الحيوانية وذلك لان

الصفة الغالبة على معيشة الناس في هذا اللواء تتركز حول مشاريع الزراعة وتربية الحيوانات بسبب أن معظم حالات البطالة والفقر تتركز في الريف والقرى. . .

مع الاحترام والتقدير

النائب
محمد الازايدة

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الادارية.

الشيخ علي نقطة نظام.

الدكتور علي الفقير: بالنسبة للبند الذي سبق هذا البند وهو قضية تعديل قانون الصحة العامة، هذا يجب ان يقدم من عشرة نواب، نائب يؤيده عشرة نواب اقتراح بقانون هذا، ولذلك من الناحية النظامية لا يحق لنا ان نحول الى اللجنة الادارية الا اذا استكمل شروطه ومواصفاته النظامية.

اقترح على مقدم الاقتراح ان يتقدم بتوقيع من عشرة نواب لتعديل هذا القانون. شكراً.

معالي رئيس المجلس: اي اقتراح برغبة يحول الى اللجنة الادارية، ودع اللجنة تقول ذلك وتنتهي عند ذلك.

اللجنة الادارية، البند اربعة.

السيد الامين العام:

٤ . اقتراح برغبة رقم (٣٧) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٨، مقدم من سعادة النائب السيد محمد الأزايدة، بشأن شمول بعض القرى بالخدمة الهاتفية الآلية في لواء مادبا.

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
(اقتراح برغبة)
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

فاني ارجو توجيه الاقتراح التالي الى معالي وزير البريد والاتصالات وذلك ضمن المدة القانونية.

مع الاحترام والتقدير
النائب محمد الازايدة

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي وزير الاتصالات والبريد الاكرم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:-
(اقتراح برغبة)

فاني ارجو شمول القرى التالية بالخدمة الهاتفية الآلية وذلك حسب خطة الوزارة للعام ١٩٩٣.

١ - قرية جرينه الشوابكه
٢ - قرية المشقر
٣ - قرية حسبان
٤ - قرية الفيحاء.
٥ - قرية ساعية (المنشية).
٦ - قرية لب.

مع الاحترام والتقدير
النائب محمد الازايدة

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الادارية. البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٥ . اقتراح برغبة رقم (٣٨) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٨، مقدم من سعادة النائب السيد محمد الازايدة، بشأن ما يلي:

١ . تخصيص دكتورة تخصص نسائية في مستشفى مادبا.
٢ . فتح عيادة أسنان في مخيم مادبا.

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
(اقتراح برغبة)
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:ـ

فـاني لأرجو تـوجيه الاقتـراح المرفق الى معالي وزير الصحة وذلك حسب نظام المجلس.

مع الاحترام والتقدير

النائب محمد الازايدة

بسم الله الرحمن الرحيم
(اقتراح برغبة)
معالي وزير الصحة الاكرم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

١ ـ ارجـو تخصيص دكتـورة تخصص نسائية (جراحة) لكي تباشر عملية توليد النساء في مستشفى جميل التوتنجي ـ مادبا ـ .

٢ ـ ارجو فتح عيادة اسنان في مخيم مأدبا حيث ان عدد السكان يزيد على ١٥ خمسة عشر الفاً وهم بحاجة ماسة لهذه الخدمة الصحيـة الضرورية.

مع الاحترام
النائب محمد الازايدة

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الادارية. البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٦ ـ اقتـراح بـرغبـة رقم (٣٩) تـاريـخ ١٩٩٣/٢/٢٨، مقدم من سعادة النائب الشيخ فيصل الجازي، بشأن فتح عيادة صحية في قرية القاسمة / رأس النقب / محافظة معان.

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
الموضوع: اقتراح برغبة موجه الى معالي وزير الصحة.

اقتـرح على معـالي الوزيـر بفتح عيـادة صحية في قرية القاسمـة في رأس النقب جنب الشارع العام.

حيث ان المنطقة بحـاجة الى مثـل هذه العيادة.

واقبلوا احترامي

النائب
فيصل بن جازي

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الادارية. البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٧ . اقتـراح برغبـة رقم (٤٠) تـاريـخ ١٩٩٣/٢/٢٨، مقدم من سعادة النائب الشيخ فيصل الجازي، بشأن فتح شعبة بريد في قرية القاسمة / محافظة معان.

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
الموضوع: اقتراح برغبة موجه الى معالي وزير البريد والاتصالات.

اقترح على معالي الوزير بفتح شعبة بريد في قرية القاسمة في محافظة معان لعشيرة البطونية حيث ان القـرية بحـاجة مـاسة الى مثـل هذه الشعبة وللخدمة الهاتفية.

واقبلوا احترامي

النائب
فيصل بن جازي

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الادارية. البند الذي يليه.

٨. اقتـراح بـرغبـة رقم (٤١) تـاريـخ ١٩٩٣/٢/٢٨، مقدم من سعادة النائب السيد

حمزه منصور، بشأن توسيع طريق عمـان/ أبو علنـدا، وايجاد جـزيـرة وسـطيـة وانـارة هـذه الطريق.

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب المحترم
الموضوع/ اقتراح برغبة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاتـه...

وبعد:

فان هناك ضرورة ملحة لتوسعة طـريق عمان أبو علندا سحاب وايجاد جزيرة وسطيـة وانـارة هذه الـطريق وذلك نـظرا لأهميـة هـذه الطريق وكثافة السير عليها فهي بالاضافة الى انها تربط قضائي سحاب والموقـر بالعـاصمة فهي الطريق الى المدينة الصناعية والمقبرة الاسلامية وكل من المملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية.

لذا فاني امل أن يتم تحقيق هذه الـرغبة الملحة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

اخوكم
النائب حمزه منصور

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الادارية. البند الذي يليه.

السيد الأمين العام:

٩. اقتـراح بـرغبـة رقم (٤٢) تـاريـخ ١٩٩٣/٢/٢٨، مقدم من سعادة النائب السيد حمزه منصور، بشأن انارة الطريق ما بين عمان و مادبا.

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب المحترم
الموضوع/ انارة طريق عمان مأدبا
السلام عليكم ورحمة الله وبركاتـه...

وبعد:

فان الطريق الواصلة ما بين عمان ومأدبا احدى الطرق الرئيسة والهامة في المملكة حيث انها تـربط محافـظتي الجنوب والـويتـه وبـاديتـه الجنوبية بالعاصمة كما انها تربط العاصمة بمطار الملكة علياء الدولي لذا فان هناك حاجة ملحة لانارة الجزء الواقع ما بين عمان ومأدبا.

امل ان يتم تحقيق هذا المطلب.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

أخوكم
النائب حمزه منصور

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الادارية. البند الذي يليه.

السيد الأمين العام:

١٠. اقتـراح برغبـة رقم (٤٣) تاريـخ ١٩٩٣/٢/٢٨، مقـدم من سعـادة النـائب الدكتور همام سعيد، بشأن زيادة قرض الاسكان العسكري للافراد الى عشرة الاف دينار.

بسم الله الرحمن الرحيم
اقتراح برغبة
معالي رئيس مجلس النواب
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

أتقدم بالاقتراح التالي:

زيادة قرض الاسكان العسكري للافراد الى عشرة الاف دينار.

المبررات: ان قرض الاسكان العسكري للافراد لا يزيد على خمسة الاف دينار وقد حدد هذا المبلغ منذ ما يزيد على عشر سنوات. وقد ارتفعت اسعار مواد البنـاء وتكاليفهـا اضعافاً

مضاعفةً، مما يقتضي تعديل القرض ليفي بالحد الأدنى من التكاليف.

النائب همام سعيد

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الادارية. البند الذي يليه.

السيد الأمين العام:

١١. اقتراح برغبة رقم (٤٤) تاريخ ١٩٩٣/٣/٢، مقدم من سعادة النائب الشيخ فيصل الجازي، بشأن فصل الطلاب عن الطالبات في قرية القاسمة/ في محافظة معان.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع: اقتراح برغبة موجه الى نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.

اقترح على معالي الوزير فصل الطلاب عن الطالبات في قرية القاسمه في محافظة معان. وهذا الامر لا يتناسب مع عاداتنا وتقاليدنا واعرافنا، وديننا الحنيف.

واقبلوا احترامي. النائب

فيصل بن جازي

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الادارية. البند الذي يليه.

السيد الأمين العام:

١٢. اقتراح برغبة رقم (٤٥) تاريخ ١٩٩٣/٣/٢، مقدم من سعادة النائب السيد عبد الحفيظ علاوي، بشأن فتح سوق استهلاكية مدنية أو عسكرية أو بالتعاون بين الجهتين لخدمة قضاء ذيبان.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع/ اقتراح برغبة

امل من معاليكم رفع الاقتراح التالي الى الحكومة للايعاز لمن يلزم بتنفيذه والاقتراح يتلخص فيما يلي:

نظرا لمساحة قضاء ذيبان وعدد سكانه والذين يزيدون على ٣٥ ألفا ونسبة كبيرة منهم تزيد على ٣٣٪ يعملون في القوات المسلحة والدوائر الحكومية وخاصة جهاز التربية والتعليم والوظائف العادية. وهناك صعوبة كبيرة في المجيء الى مادبا وخاصة لعائلات العسكريين وقد سبق أن قدمت عدة مطالبات بهذا الخصوص لذا (نطلب فتح سوق استهلاكية مدنية او عسكرية او بالتعاون بين الجهتين لخدمة هذا القضاء).

واقبلوا فائق الاحترام

النائب

عبد الحفيظ علاوي

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الادارية. البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٦. طلب المناقشة رقم (٣) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٨، مقدم من (١٧) نائباً بشأن مناقشة أسس وقواعد التعيين في الوظائف العامة.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية طيبة وبعد:

الموضوع: طلب مناقشة اسس وقواعد التعيين في الوظائف العامة حيث ان القواعد والاسس المعتمدة للتعيين في الوظائف العامة لدى ديوان الخدمة المدنية لهذا العام وما قبله لا تحقق العدالة والمساواه وتكافوا الفرص بين المواطنين وتزيد من وطأة البطالة لدى الطبقة المتعلمة في المجتمع بدءاً من حملة التوجيهي وكليات المجتمع وانتهاء بحملة شهادات الماجستير والدكتوراه الذين يقفون سنين طويله في طابور الانتظار والبحث عن فرصة عمل بينما بعض أقرانهم يجدون فرصة العمل جاهزة قبل او عند تخرجهم او هذا ناتج عن خلل كبير في تلك الاسس يتعارض تعارضاً واضحاً مع احكام الدستور ومبادئ العدل والانصاف. لهذا فاننا نطلب طرح هذا الموضوع للمناقشة لأهميته العامه.

وتفضلوا بقبول الاحترام

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً سيدي الرئيس.

بتقديري ان طلب المناقشة مع الاحترام لكل من تقدم به ولكل من وقع عليه انه مشمول بطلب مناقشة تعيينات المنظور الان امام المجلس، هنالك طلب مناقشة موضوع التعيينات، وقد شكل المجلس لجنةً خاصة لفحص موضوع التعيينات ومن ثم يجري النقاش حول الاسس وحول التقصير وحول اي شيْ ممكن مناقشة يتعلق بالتعيينات صحيح قد يقول قائل بأن هذه طلب مناقشة اسس وقواعد التعيين في القواعد العامة وان تلك موضوع اللجنة مناقشة التقصير او التجاوز في موضوع التعيينات، ولكن الامرين متصلان مع بعضهما البعض اتصالاً وثيق وهو موضوع التعيينات. وطلب المناقشة هذا مشمول بالطلب الوارد لدينا، فبعد ان تنتهي اللجنة التي شكلها المجلس من هذا الامر، نأتي لمناقشة اسس التعيينات ومناقشة التجاوز ومناقشة تعديل هذه الاسس، حتى نتفق وتبادل الرأي مع الحكومة، ونصل الى رأي مشترك ـ بأذن الله ـ وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، وايضاً ارجو من الاخوه الذي قرر المجلس انتخابهم كأعضاء في لجنة التعيينات اللقاء في مكتبي بعد نهاية هذه الجلسة مباشرةً حتى يتم الاتفاق على خطة العمل، وانتخاب رئيس ومقرر اللجنة.

ارجو من الاخوه عدم التأخر لأن هذا الوقت حقيقة وقت ضيق جداً وليس هناك مجال لتأخير عمل اللجنة، فالاجتماع بعد الجلسة مباشرة في مكتبي، الاستاذ الدكتور محمد ابو فارس.

الدكتور محمد ابو فارس: الصلاة والسلام على رسول الله.

الحقيقة هناك فرق بين الاجراءات التي تعتمد على هذه الاسس وهذه الاسس وانا في تصوري مناقشة الاسس وتطويرها وتعديلها شيء اساسي. ومن هنا كثير من الاجراءات تعتمد على هذه الاسس التي قد نتفق انها قاصرة وانها ناقصة وانها بحاجة الى تطوير، والفرق بين الموضوعين فرق واسع جداً ان تنظر الى حالات قد تقال ان هذه الحالات هي طبقاً لهذه الاسس

فأنا ارى لا بد بل هو اهم من التعيينات التي سنناقشها بشكل قد نوفق في نقاشه او قد لا نوفق لقلة المعلومات.

انا اقتراحي الحقيقة ان يفرد جلسه للنقاش في هذه الاسس وتطويرها وهذا هو موضوع المناقشة فعلاً تبادل الرأي ليس في امر عُيِّنَ فلان او لم يُعَيَّنَ وانما تبادل الرأي في هذه الاسس وفي هذه القواعد وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً معالي الرئيس.

حقيقة الامر الموضوع مختلف هنا نتكلم عن اسس التعيينات وكيف توضع هذه الاسس وتحديد هذه الاسس، اما هناك في قضية التعيينات التي جرت وفق اسس معينة صادرة في السابق، فالموضوع يتعلق بمخالفة تلك التعيينات من اسس سابقة. يعني نفرض لنا رأي في الاسس السابقة نحن، لكن اذا تم تعيين بموجب اسس سابقة ما في مشكلة الحقيقة، حتى ولو كان لنا رأي في هذه الاسس السابقة.

نحن هنا سيدي الرئيس نتكلم عن المناقشة في امر هام وعام، حسب النظام الداخلي يتعلق في تحديد اسس التعيينات بحيث تكون متفقه مع الدستور الاردني الذي يكفل المساواه بين المواطنين في الحقوق والواجبات وهكذا جاء طلب المناقشة لتوضع اسس التعيينات تحقق المساواه بين المواطنين دون تمييز بينهم، الموضوع مختلف تماماً سيدي الرئيس، لذلك حقيقةً الامر من الناحية القانونية البحته سليم ولا علاقه له في قضية التحقيق او الكشف والبحث عن التعيينات المخالفه لاسس التعيينات السابقة وفق ما اقريناه في جلسات سابقة سيدي الرئيس.

وكما علمنا ايضاً ان الحكومة قد بادرت قبل ايام كما علمت لوضع اسس التعليمات والمبادره جاءت بعد تقديم هذا الطلب على ما اعتقد، يعني لا بأس من ان نتبادل الرأي هنا نبادل الرأي فقط الحقيقة، فيه كيف نصل الى معيار عادل يكفل المساواه بين المواطنين في اسس التعيينات لاهمية هذا الموضوع ولعموميه هذا الموضوع سيدي الرئيس. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: بسم الله الرحمن الرحيم.

ما اعلمه وما يعلمه جميع اخواني الزملاء الافاضل بأن الدستور وضع من اجل ان تطبق احكامه ويكون نافذه على السلطات الثلاث.

ان الدستور قد حدد في مادة من مواده كيف تعالج شؤون الموظفين، وقال تعالج بنظام وقد وضع نظام الخدمة المدنية استناداً لهذه المادة وهي المادة (١٢٠) من الدستور، ان من اهم الامور التي يجب ان تنظمها السلطة التنفيذية بموجب هذا النظام هي اسس التعيين في الوظائف. وان هذا من حقها بموجب الدستور ولا اعتقد ان من حق السلطة التشريعية ان تتدخل في هذا الامر لأن في ذلك مخالفة صريحة لاحكام الدستور.

ما اريد ان ابينه الحقيقة بالنسبة لموضوع التعيينات ان كان لي رأي في طلب المجلس في مراقبة التعيينات ولكن هذا امر تم وانما كل ما اريد ان اقوله ان الاسس التي تتعلق بأنظمة تمثيل الموظفين وتشكيلاتهم وتعييناتهم واسس تعيينهم هذا امر منوط بالسلطة التنفيذيه بموجب الدستور الذي كما ذكرت نص بالماده (١٢٠) منه عن ان يوضع نظام يعالج احكام وشؤون الموظفين، والنظام كان صريحاً كيف تتم اسس تعين الموظفين ومن يضعها، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حسني الشياب.

الدكتور حسني الشياب: شكراً معالي الرئيس.

هناك نقطتان في الواقع النقطه الاولى ضرورة التمييز بين هذا الطلب، وطلب المناقشة السابقة التي انبثق عنها تشكيل لجنة، مهمتها تحديد التجاوزات والمخالفات التي تمت في التعيينات السنوات الثلاث الماضية هذا امر مختلف عن طلب المناقشة الذي بين ايدينا، اللجنة المنبثقه عن طلب المناقشة الاول مهمتها كما قلت تحديد التجاوزات والمخالفات ان وجدت، اي تحديد المخالفات والتجاوزات ان وجدت المخالفات للاسس التي كانت معموله بها هذه نقطه، فلا يجوز الخلط بين الامرين هذا امر مختلف.

النقطة الثانية ان هذا الطلب الذي بين ايدينا انا اعتقد هنا ان الموضوع الأن هو طلب سابق على اقرار الحكومة الكريمه لاسس التعيينات الجديدة.

انا اعتقد ان المقصود بالطلب مناقشة أسس التعيينات التي كان معمول بها حتى إقرار أسس التعيينات الجديده، فأنا ارى انه التريث في طلب المناقشة لاعطاء اسس التعيينات الجديده مداها في التطبيق، ولنتبين مدى فعاليتها ومدى عدالتها، وبعد ذلك يناقش.

لأنه هذه اسس جديدة، كان المقصود في الطلب مناقشة الاسس المعمول بها قديماً. وبالتالي لنكتشف مدى فاعلية وعدالة الاسس الجديده، يمكن مناقشتها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

حقيقة أسس وقواعد التعيين في الوظائف العامه، هذا هو طلب مناقشة ليس تدخل في شؤون السلطة التنفيذيه او التاثير في توقيف اصدار نظام او ما شاكله، بالعكس فأن هذه المناقشة كما نص عليها النظام الداخلي هي تبادل الرأي ما بين البرلمان والحكومة أو ما بين النواب والحكومة، وبالتالي قد تستفيد الحكومة من وجهات النظر التي يطرحها الزملاء الكرام خاصةً واننا نرى وما زلنا كثيراً من التعيينات التي ليست مخالفة للنظام الذي اقرته الحكومة فحسب، بل وايضاً مخالف للدستور والقانون.

وبناءاً عليه فأنني ارى ان طلب المناقشة هذا مهم وضروري، لانه سيعطي الاراء التي تغني وترفد توجه الحكومة في وضع اسس وقواعد التعيين في الوظائف العامة ضمن منهج التطوير

الاداري الجديد وبناءً عليه فأنني ارى ادراج هذا الطلب او هذه المناقشة حسب الاسس وحسب النظام الداخلي، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حمزه منصور.

السيد حمزه منصور: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة أؤكد على ما ذكره بعض الاخوه من ان هذه القضيه قضيه هامه وعامه تمس كل بيت وتمس نظامنا التربوي، ونظامنا الاجتماعي، كما ان هنالك فرقاً بين قضية تقع تحت باب تقصي الحقائق، وهي التي أوكلت الى اللجنة في الجلسة الماضية، وبين تدارس الأسس التي حددها مجلس الوزراء خلال الايام الماضيه، ومن هنا فأنني ارى واعمالنا للماده من النظام (١٠٥) الاساسي ان يصار الى عقد مناقشة خلال مده لا تتجاوز عشرة ايام وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، بسام حدادين.

السيد بسام حدادين: شكراً معالي الرئيس.

انا افهم انه يعني وظيفة اودور معالي وزير العدل في هذه الحكومة او اي حكومة ان يبرر قانونياً وتشريعياً للحكومة، لكن لا افهم ان يصاغ في مجال التبرير بعض التفسيرات اعتقد انها غير دقيقة.

من مثل ان معالي وزير العدل لا يريد ولا يعطي الحق للسلطة التشريعية للبرلمان ان يعطي رأياً في الانظمة التي تصدر عن الحكومة انا اعتقد حتى هذه الأنظمة المستنده الى المادة (١٢٠) من الدستور، من حق المجلس ان يناقش دستورية هذه الانظمة من عدم دستوريتها، هذا واحد.

ثانياً:- نحن نناقش او طلب المناقشة يتحدث عن اسس التعيينات ولا يتحدث عن الانظمة التي تتعلق بموضوع التعيينات لا اريد ان اكرر ما تفضل به اكثر من زميل بالفرق بين طلب المناقشة الاول التي شكلت من أجله لجنة، من المجلس، وبين هذا الطلب فموضوع الفرق معلوم لدى المجلس الكريم. شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ عبد الحفيظ علاوي.

السيد عبد الحفيظ علاوي: بسم الله الرحمن الرحيم.

انا استغرب جداً ان النواب يقزمون ادوارهم واتوقع انه في نهاية المجلس هذا سنخرج بإنطباع أن النائب ليس له دور، ولذلك لا بد من ان نلغي من الدستور الجانب الاخر وهو الجانب المراقبة والمسائلة، وهذا ما جاء على لسان وزير العدل، وانا استغرب من معاليه مثل هذا خاصة وان وزير العدل في امريكيا يسمى بالمدعي العام، والمدعي العام يدافع عن حقوق الجميع حتى المواطنين كذلك ولذلك انا ارى ان مناقشة الاسس هذه كما ايضاً سبق غيرها واي شيئ يتعلق بالسلطة التنفيذيه من انظمة وتعليمات، لا بد من مراقبتها ومناقشتها، واذا اخذنا بذلك الاجتهاد العرفي الذي يقول ان النواب لا يناقشون التعليمات والانظمه فماذا اذن يناقشون بعد ذلك او يسائلون او يحاسبون، لذا انا ارى حقيقة ان نحترم انفسنا كثيراً، وان

فصل السلطات لا يعني حقيقة ان تعمل كل سلطة بمفردها، وانما التعاون بين السلطات يعني ان هناك تأثيراً وتأثراً بين جميع هذه السلطات، ولذا انا ارى مع تحديد موعد لمناقشة هذه الاسس خاصة وانه هناك توجه عام انه لا بد من أسس جديدة بمتغيرات جديدة. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: بسم الله الرحمن الرحيم.

اخواني الذين تفضلوا بتوجيه بعض الكلمات وخصوا بها وزير العدل، انا لهم من الشاكرين لكنني اريد ان انبه اخواني الى نص الماده (١٢٠) من الدستور، وكلنا كما ذكرت يتقيدوا باحكام الدستور ويفعل مواده كما يجب ان ينبغي ان تفعل.

المادة (١٢٠) من الدستور تقول:-

التقسيمات الادارية في المملكة الاردنية الهاشمية - وهنا المهم - وتشكيلات دوائر الحكومة ودرجاتها واسمائها ومنهاج ادارتها وكيفية تعين الموظفين وعزلهم والاشراف عليهم وحدود صلاحياتهم واختصاصاتهم تعين بأنظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك.

استناداً لهذا النص وضعت السلطة التنفيذية نظام الخدمة المدنية وهو نظام دستوري له قوة القانون، وقد جاء في هذا النظام كل ما يتعلق بشؤون الموظفين، ولا اعتقد ان وزير العدل قد تطاول على الدستور، انما لا اريد ان اقول بأن الاخوة اللذين خالفوا وزير العدل ربما يكون قد تجنوا بعض الشيء على حكم المادة (١٢٠) فأرجو ان يعيدوا النظر في قراءة هذه المادة، ويتفهموا مضمونها والامر كله عائد لمجلسكم الموقر. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ عيسى الريموني.

* وهنا انصت الجميع لسماع اذان الظهر *

معالي رئيس المجلس: تفضل الاستاذ عيسى.

السيد عيسى الريموني: شكراً معالي الرئيس.

يا سيدي العبرة ليست في الانظمة والقوانين ولا في الأسس والمقاييس، وانما العبرة في تطبيق كل ذلك والالتزام به من قبل جميع الاطراف ولهذا فأن التركيز يجب ان ينصب اولاً على اختيار العناصر المؤهله علمياً واخلاقياً لتتولى عملية اختيار وإنتقاء الموظفين الذين يصلحون لمختلف الوظائف والحيلولة دون تمكين اية جهة مهما كان موقعها ونفوذها من اختيار عملية التعيين لصالح شخصاً او اشخاص، ليسوا احق من غيرهم في التعليم لهذا يجب تشكيل لجنة حكوميه دائمه تتعاون مع مجلس النواب بهدف متابعة كافة التعيينات ومنع التجاوزات او مظاهر المحاباه على ان يكون اعضاء اللجنة فوق الشبهات، وبعيدين عن الانسياق وراء الاهواء والمصالح الشخصية او إستجداء الدعم من الاخرين وفي هذا السياق ارى ان يُناط للجان المراقبة التي اعلنت الحكومة عن تشكيلها، وظيفة رقابة قضايا التعيينات لاعلام الحكومة بأي شكل من اشكال التلاعب في هذا الموضوع، ولا اعتقد عند ما يحدث نائب

عن تجاوزات في هذه التعيينات انه تدخل في شؤون السلطة التنفيذية عندما يجد ان هناك خلل في تطبيق هذه الانظمة وهذه القوانين والاسس التي وضعتها الحكومة ولا اعتقد انه تدخل ولا مخالف للدستور، لقد حان الوقت لكي نعيد النظر جذرياً بأساليب ودوافع التعيين وهو في نظري مقدمة اساسية لانجاز الاصلاح الاداري والتطوير إذا رغبت الحكومة ان تعمل نحو التطوير الاداري، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عكور.

السيد عبد الرحيم عكور: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً سيدي الرئيس.

موضوع النقاش من الناحية القانونية نحن نتحدث عن قضية تبادل الرأي في النقاش وليس شرطاً ان تلزم الحكومة بما يتجه اليه النواب اذا كانت القضية الدستورية قائمة، كما اثار بعض الزملاء.

القضية هل الحكومة نفسها تلتزم قواعد التعيين ولا تتجاوزها، هذا بيت القصد الى اي مدى تلتزم الحكومة بقواعد التعيين وخاصة في بعض الوزارات واذكر منها على سبيل المثال وزارة التربية والتعليم هل تلتزم حقيقةً بالقواعد المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية، وبالتالي نقول ان طلب المناقشة طلب وجيه وهو لا يتعدى قضية تبادل الرأي، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هل يسمح لي الاخوان هذا موضوع حقيقة ليس موضوع مناقشة الآن، هو طلب طلب مناقشة، ولهذا المادة (١٠٥) من النظام الداخلي تشترط ان يعتبر هذا المجلس الكريم ان هذا الموضوع موضوع صالح للمناقشة، والموضوع لا يحتاج الى المناقشة الأن، وحدد النظام انه سيكون موعد المناقشة ما يزيد عن عشرة ايام فالآن هل يعين هذا الموضوع أنه صالح للمناقشة اولا بقرار من المجلس. معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: معالي الرئيس.

في الحقيقة كنت اود ان اتعرض الى ما ذكرتموه وهو انه الموضوع المبحوث الأن ليس هو موضوع التعيينات او اسس التعيين، وهل تطابق احكام الدستور وتخالفه وهل فيها تجاوزات او ليس بها تجاوزات كما تفضلتهم سيدي الرئيس الموضوع المطروح هو امر طلب مناقشة عامه لموضوع معين وهو اسس التعيينات، رأي الحكومة في هذا الموضوع هو ما يلي:-

نعتقد بأن الطلب مشروع ويناسب ما ورد في المادة (١٠٤) من النظام الداخلي التي تقول لكل عضو او عشرة اعضاء، وللحكومة الحق في ان تطلب من المجلس طرح موضوع هام عام للمناقشة لتبادل الراي فيه بين المجلس والحكومة، في الحقيقة انه اسس التعيينات هي موضوع هام وعام، ويمكن بالتالي لأي طرف سواء للحكومة او للمجلس ان يطلب النقاش فيه فمن وجهة نظر الحكومة هذا الموضوع مشروع ومعقول ويمكن اذا وافق عليه المجلس ان يكون موضوعاً للمناقشة.

ثانياً لكن هذا لا يتعارض بأية حال من

الاحوال هذا الكلام طلب المجلس مناقشة موضوع هام مع ما تفضل به معالي وزير العدل، وهو ان الحكومة استخدمت حقها الدستوري في وضع اسس التعيينات لهذا العام وللأعوام اللاحقة لمدة ثلاث اعوام.

نظام الخدمة المدنية ينص في احدى مواده على انه اسس التعيينات يضعها مجلس الوزراء ينسبها مجلس الخدمة المدنية ويوافق او لا يوافق عليها المهم انه يقرها تصدر عن مجلس من مجلس الوزراء، وهذا ما حدث الاسس التعيينات هي اسس اقرها مجلس الوزراء بموجب الصلاحيه المخوله له كما تفضل قبل قليل واشار الى ذلك سعادة النائب الاستاذ حسين مجلي هذه الصلاحيه مخوله والاستاذ عبد الكريم الدغمي مخوله بمجلس الوزراء بموجب نظام الخدمة المدنية الذي صدر بموجب الماده (١٢٠) من الدستور وهذا ما عناه معالي وزير العدل.

اذن ليس بالامر تناقض الحكومة مارست صلاحيات مشروعه وقانونية ودستورية ووضع أسس التعيين ومجلس الوزراء يعتقد بأن هذا الموضوع هو موضوع عام وبالفعل هو موضوع هام يريد ان يناقش هذا الموضوع، لكن ملاحظة الحكومة هي التجاوزات، بالحقيقة هي تجاوزات التي ابديت في الطلب، الطلب نفسه اذ اقر الطلب سلفاً بان اسس التعيينات كانت لا تحقق العدالة والمساواه، ولا تحقق تكافل فرص بين المواطنين، وتزيد من وطأة البطالة لدى الطبقة المتعلمة في المجتمع وتتعارض تعارضاً واضحاً مع احكام الدستور ومبادئ العدل والانصاف.

في الحقيقة ايراد مثل هذه العبارات فيها تجاوز لما ورد في نص المادة التي تبيح لمجلس النواب ان يطلب طلب مناقشة موضوع عام لمناقشة عامة، هذه الاحكام كان يمكن ان يصل اليها مجلس النواب بعد تبادل الرأي بعد تبادل النقاش بعد تعرضه ودراسته للأسس الموضوعة هو حر في ان يصدر ما يشاء من الاحكام ومن القرار.

فبأعتقادي انه الطلب نفسه فيه تجاوز وما ورد الأن سلفاً على لسان بعض الاخوه النواب واذكر بالذات الاخ الاستاذ عبد الرحيم عكور بأعتقادي انه فيه تجاوز وسبق للحوادث قد لا يظهر هذا الكلام انه صحيح، اذن ما الغاية منه الان في الحقيقة انه سيدي الرئيس اريد ان اقول بأن الحكومة اذا اقر المجلس الكريم الرأي لكم، ليس لديها مانع وترى بان طلب موضوع أسس التعيينات هو طلب مشروع، ويتمشى مع النظام الداخلي وان هذا لا ينعكس بأي حال من الاحوال على ما قامت به الحكومة حتى الأن من اقرار لتلك الأسس أسس التعيينات. وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس اشكرك على اعطائي الكلمة وارجو يعني ان يتاح لي التحدث بأمان.

سيدي الرئيس حقيقة انا اود كنت سأعلق قبل قليل لكنني ساعدل في تعليقي حول موقف الحكومة في هذه الاجابه التي قدمها معالي

نائب رئيس الوزراء، حقيقي قبل قليل ارسينا عرفاً ديمقراطياً ممتازاً عندما ناقش مجلس النواب موضوع الاستجواب المقدم من احد زملاءه واختلفت الاراء، هذا امر صحيح انا في رأيي الشخصي، وامر يؤكد أنهُ فعلاً انه ليس القضية قضية عشيرتان يتقاتلوا نواب وحكومه.

حقيقي القضية اللي كانت بدي اعلق عليها، يعني لا يجوز اذا قدم طلب من مجلس النواب ان ترد الحكومة دائماً بصوت واحد وهذا حقيقة تعقيب على رد معالي وزير العدل لكن ما قدمه معالي نائب رئيس الوزراء حقيقةً امر يعني مثلج للصدر انه ايد ان الموضوع يجوز ان يطرح كموضوع عام للمناقشة، هذه سيدي الرئيس. نقطه.

حقيقي النقطة الثانية هي اننا نريد ان نرسي أعراف ديمقراطيه عندما نقول اننا لا يجوز ان نناقش ما هو مخول الحكومة بوضعه نظام الحقيقة التقسيمات الادارية توضع نظام، هل لا نناقش نحن هنا كيف تتم التقسيمات الادارية، نناقش نتبادل الرأي مع الحكومة، وهذا احد مظاهر الفصل المرن بين السلطات.

الفصل المرن يعني الفصل لكن مع تعاون لا يوجد حقيقة ستار حقيقي بين السلطتين في فصل وفي يمكن مجلس النواب يعطي الحكومة والعكس صحيح حقيقةً سيدي الرئيس.

لذلك لا غضاضه ولا يجوز تثار الحكومة لأي موضوع في المناقشة، نحن نرسي اعراف ديمقراطية جيده حقيقةً سيدي الرئيس ولا يجوز ان يستفزنا اي طلب بالمناقشة او الاستجواب او السؤال حتى.

لذلك حقيقةً ما قدمه وزير التربية والتعليم عدل الكثير مما كنت اود ان اقول، لكن نقطة اخيرة اود ان اعلق به على دور معالي نائب رئيس الوزراء عندما قال ان الطلب فيه يعني حكم مسبق عندما قال ان التعيينات او الاسس غير دستورية حقيقي نحن نقول ونتناقش انا حتى متأكد اكثر من ذلك، الاسس الجديدة حسب رأيي الحقيقة، ارجو ان تسمحوا لي وارجو ان تسمع الحكومة بعناية وبحرص على الديمقراطية ايضاً الاسس الجديد سيدي الرئيس اقول الأن ان الجهة ايضاً خروج عن الدستور مع الاحترام الكامل للحكومة، عندما نقول هذه الاسس لا تشمل من يعين في مجلس الامة او في رئاسة الوزراء لماذا اليس الجميع ابناء هذا الوطن فلماذا لا نستثني من يعين في مثلاً في رئاسة الوزراء او مجلس الامة من هذه القاعدة العامة والهامة اللي تنطبق على الموظفين كلهم.

انا ارى ذلك الحقيقة وقد تقول المحكمة الحكومة لا انا لي رأي اخر، وان نتبادل الرأي فيه بمنتهى الهدوء والموضوعية ونحتكم حقيقة للدستور نحن في قارب واحد، لكننا نحن نريد مصلحة الوطن والمواطنين سيدي الرئيس. الامر جدي والامر موضوع هام وعام ارجو ان نحدد موعد لمناقشة هذا الامر الهام. وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي الأخوان دعونا الأن بهذا الطلب اختلفت وجهات النظر والنظام حدد لنا كما قلت المادة (١٠٥) المجلس صاحب الصلاحية ان يعتبر هذا الموضوع صالح للمناقشة او غير صالح للمناقشة. فالاصل انه قدم طلب من سبعة عشر نائباً وطلبوا المناقشة، والمناقشة كما هو معلوم تبادل الرأي وبنص النظام، الان هذا الموضوع صالح للمناقشة او غير صالح للمناقشة فمعروض على المجلس الكريم، ارجو ان نستفيد من الوقت والوقت كثير مهم، من يرى ان هذا الموضوع غير صالح للمناقشة.

من يرى ان هذا الموضوع صالح للمناقشة؟

السيد الامين العام: ٤٤ من ٤٩.

معالي رئيس المجلس: ٤٤ من ٤٩.

فهو موضوع صالح للمناقشة، وعلينا ان نحدد موعد للمناقشة وهذا الموضوع يمكن ان يكون يوم الاحد القادم يوم الاحد القادم موضوع للمناقشة.

وسيكون هو الموضوع الاول في جزء ثم جزء اخر مختلف، فيوم الاحد القادم موضوع المناقشة لهذا الموضوع وارجو وبدون تشكيل لجنة، الاخوه الذين قدموا هذا الطلب هم الذين يثيرون المناقشة ويكون هناك تبادل للرأي بين الحكومة والمجلس، الاستاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

فيما يتعلق بهذه المناقشة هناك رغبة من بعض الزملاء بأن تكون لوحدها بعد الافطار يوم الاحد مساء.

معالي رئيس المجلس: خليها بالصيام احسن. البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.

٧. مناقشة تقرير اللجنة الزراعية، حول الواقع الزراعي في الأردن.

(التقرير موزع في الجلسة التاسعة عشرة).

معالي رئيس المجلس: مناقشة تقرير اللجنة الزراعية. التقرير موزع عليكم في الجلسة السابقة. معالي وزير الزراعة.

معالي وزير الزراعة:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، حضرات النواب الكرام

إنه لمن حسن الطالع حقا أن تلتقي قلوب ممثلي الشعب حول قضية جوهرية مصيرية مثل الزراعة، فلقد سمعنا من بيانات السادة النواب من مختلف الجلسات والمناقشات ما يشير الى اجماع تام حول اهمية الزراعة في وطننا الغالي وحول الأهداف المنشودة نحو تنمية زراعية نشطة.

ولقد جاءت جهود اللجنة الزراعية في هذا المجلس الكريم امتداد لهذا التوجه العام وعليه فإني أشكرهم على جهودهم واجتهادهم واشكر المجلس الكريم على الدعم الموصول في حل مشاكل القطاع الزراعي حسب ما تقتضيه المصلحة الوطنية.

إن الاجماع حول الأهداف والغايات لا يعني بالضرورة الاجماع على الوسائل والبرامج ومن هنا فإن اجتهادات الحكومات المتعاقبة واجتهادات وزراء الزراعة في كل منها كانت كلها تصب في اتجاه واحد نحو نفس الأهداف

ونفس الغايات، ولكنها قد تختلف في ترتيب الأولويات تختلف في الخطط الموضوعة وكما قيل فإن في اختلاف الأئمة رحمة للأمة، وخصوصا أن تغيرات الأوضاع الاقتصادية من حولنا وكذلك الأوضاع السياسية وظروف التجارة العالمية كلها تحتم علينا أن نكون مرنين في سياساتنا الزراعية وأن نستوعب هذه المتغيرات ونتعايش معها وأن نكيف زراعتنا بما يتناسب مع مثل هذه الظروف المتقلبة.

لقد اشتملت توصيات اللجنة الزراعية على عدة جوانب منها: ما يتعلق بالسياسات المائية وبالتمويل الزراعي وبمستلزمات الانتاج وبالتسويق الزراعي والتصنيع الزراعي والتأمين الزراعي واتحاد الفلاحين أو المزارعين وغيرها من المواضيع الهامة والملحة.

ولا بدّ من الاشارة الى أن كثيرا من هذه التوصيات تتطابق مع توصيات صدرت عن ورشة عمل حول السياسات الزراعية عقدت في كانون الأول من عام ١٩٩١ توّجت جهدا كبيرا لقاعدة واسعة من الخبراء الوطنيين وبتمويل من الفاو «منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة». ولا بدّ من الأشارة ايضا بأن جزءا كبيرا منها يختلف عن هذه التوصيات.

وسأتناول بالتعليق والتحليل والتوضيح فيما يلي بعض هذه الجوانب مبينا أوجه التطابق وأوجه الخلاف.

١ . السياسات الزراعية:

لقد كثر الكلام والجدل حول سياسة الاكتفاء الذاتي في السلع الزراعية واذا فهمنا الاكتفاء الذاتي بمفهومه المتعارف عليه وهو أن نستغني عن استيراد كافة السلع الغذائية والزراعية فاني لأرجو من حضرات النواب الكرام أن يستذكروا معي أنه لا توجد دولة في العالم على الاطلاق مهما كبرت وتعددت مواردها الطبيعية تستطيع أن تدعي أنها قد وصلت الى حلم الاكتفاء الذاتي اللهم الا إذا حرمت شعوبها من بعض المنتوجات الزراعية التي لا تستطيع توفيرها.

فكيف لنا أن نجعل من هذه السياسة سياسة لنا في بلد يعاني من شح الموارد الطبيعية ويعاني من قسوة ضارية في معادلة السكان مع الموارد؟ ربما يختلط على بعضنا الأمر عندما نتحدث عن وصول درجة الاكتفاء الذاتي في سلعة واحدة - ولكن هذا الاكتفاء يأتي على حساب سلع أخرى.

هذا ايها السادة ليس اكتفاءا ذاتيا بل هو اكتفاء جزئي، فإذا سلمنا بأننا نتحدث عن اكتفاء ذاتي في سلعة واحدة أو في مجموعة من السلع، فانه لا بدّ من طرح السؤال الأوسع : اي اكتفاء ذاتي نريد؟ اكتفاءا بالقمح والشعير والارز والسكر والخضار والفواكة واللحوم الحمراء والدواجن والبيض والحليب والزيوت والاعلاف . . . الخ إننا بدون شك نقدر على جزء منها، ولكنا لا نقدر عليها كلها، فأي جزء نختار؟

واسمحوا لي أيها السادة أن أسوق المثال التالي:

لقد بلغ انتاجنا من القمح للعام المنصرم حوالي (١٢٢) الف طن، واستوردنا خلال عام ١٩٩٢ حوالي (٦٠٠) الف طن بكلفة ما يقارب من (٦٠) مليون دينار.

وبالمقابل لقد بلغت قيمة منتوجاتنا من الخضار والفواكة المستهلكة محليا حوالي (١٣٨) مليون دينارا بينما بلغت قيمة ما تم تصديره من الخضار والفواكة حوالي (٧١) مليون دينارا محسوبة بأسعار الجملة المحلية وليس بأسعار المستوردين في الأسواق الخارجية، اي أن انتاجنا الاجمالي من هذه السلع قد بلغ (٢٠٩) مليون دينار على اقل تقدير . . . إذاً فإن زراعة الخضار والفواكة المروية في مساحة تقرب من (٦٠٠) الف دونم قد دفعت فاتورة القمح واشبعت المواطنين خضارا وفواكة! ولو اصدرتم اليوم توجيها للحكومة لتحويل كافة المساحات المروية من زراعة الخضار الى زراعة القمح لكان مجمل ناتج القمح الاضافي من تلك المساحات لا يزيد عن (٢٧٠) الف طن، ولوجدنا أنفسنا بحاجة الى استيراد (٣٣٠) الف طن من القمح من الخارج بكلفة (٣٣) مليون دينار ولوجدنا انفسنا بحاجة ايضا الى استيراد حاجتنا من الخضار والفواكة والتي هي بحد أدنى بقيمة (١٤٠) مليون دينار وقد تفوق (٢٠٠) مليون دينار اذا استوردناها.

إذاً فأي الخيارين افضل؟ الجواب واضح وهو أن السياسة التي يجب أن تحكم هذا الأمر ايها السادة هي ليست سياسة الاكتفاء الذاتي بل هي سياسة معادلة الميزان التجاري الزراعي لتكون ايراداتنا من الصادرات الزراعية تغطي نفقاتنا من المستوردات الزراعية أو تزيد، وأن نوجه زراعتنا نحو المحاصيل ذات القيمة العالية سواءا كانت للتصدير أو لسد حاجة المواطن والتي تتهيأ لنا الظروف المناخية والقدرات التكنولوجية والمعرفة لانتاجها.

تلك هي ما يسميها أصحاب الاختصاص المحاصيل والمنتوجات التي لنا فيها ميزة نسبية بانتاجها نتميز عن غيرنا.

لقد حبانا الله بمنطقة غورية تنعم بالدفء في الفصول الباردة وتتيح لمزارعنا انتاج بعض المحاصيل في غير موسمها حين يكثر الطلب عليها محليا وعالميا وان التوجه لانتاج مثل هذه المحاصيل التي لنا ميزة نسبية بانتاجها توجه سليم رغم ان المشاكل التسويقية لا تزال من اهم المعوقات لمثل هذا التوجه، ولكن حل هذه المشاكل لا يتأتى برفض هذه النعمة واختيار نمط زراعي لانتاج المحاصيل التي يمكن انتاجها في مناخات عادية اخرى وينتجها غيرنا بكثرة، حلها يأتي بالتركيز على المشكلة التسويقية وبتكاتفنا جميعا لحلها.

ولذلك اريد ان اكرر بأن السياسة السليمة هي التي توجه زراعاتنا نحو الزراعات ذات الميزة النسبية لتحقيق ميزان ايجابي بين قيمة صادراتنا ومستورداتنا من السلع الزراعية، ويبقى هدف الاكتفاء الذاتي يطرح على مستوى الوطن العربي يتحقق من خلال التكامل في الانتاج الزراعي ومن خلال سوق عربية مشتركة للمنتوجات الزراعية وخصوصا ان الميزان التجاري العربي في السلع الزراعية والغذائية يعاني من عجز قد بلغ (١٣) مليار دولار ويتوقع ان يصل الى (٢٤) مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٠ اذا بقيت الحال كما هي عليه!

٢ . مستلزمات الانتاج :

ان من اهم اركان السياسة الزراعية النافذة تعظيم انتاج الوحدة الواحدة من الارض

في الاراضي البعلية وانتاج الوحدة الواحدة من الارض والماء في الاراضي المروية، وهذا لا ينسجم مع ما دعت اليه توصيات اللجنة من خلال اعتماد انتاج البذور والتقاوى للخضار من خلال تحسين بذور الاساس المحلية او من خلال اعتماد الاسمدة العضوية واستعمال الاسمدة الكيماوية استعمالا هامشيا وتكميليا. فلقد وفرت التكنولوجيا الحديثة اساليب متقدمة ومتطورة جدا لتحسين السلالات واستنباط البذور المهجنة والتي رفعت الانتاجية اضعافا مضاعفة، ويجدر بنا ان نستفيد من هذه التقنيات وان لا نطلب تخنيط ممارساتنا الزراعية على ما كانت عليه قبل بضعة عقود. فمن منا يرغب ان تتراجع انتاجية البندورة المروية من ١٥ طنا للدونم الواحد الى ١ ـ ١,٥ طن او انتاجية البطيخ من ١٢ ـ ١٥ طنا للدونم الى اقل من طن؟ وليس صحيحا ان هذه الاصناف قد جلبت معها الامراض والافات، فان الذبابة البيضاء لا تميز بين نبتة البندورة من الصنف المحلي والاخرى من الصنف المستورد، لقد جاءت هذه الافات نتيجة زراعة محصول واحد في مساحات كبيرة متجاورة وفي مواسم متعاقبة. وهذا ايضا ينسحب على الاسمدة واستعمالاتها. فالاسمدة العضوية مفيدة بدون شك، ولكن لا نستطيع ان نعتمد على الاسمدة العضوية الاعتماد الاساسي وعلى الاسمدة الكيماوية الاعتماد الثانوي او الهامشي الا اذا قبلنا بانتاجية متدنية. ولا اعتقد احد منا يقبل ذلك. وهذا لا يتناقض مع الدعوة الى استغلال جميع الموارد المتاحة من مخلفات المزارع النباتية والحيوانية لتصنيع الاسمدة العضوية وتوفيرها للزراعة.

٣ . استعمالات الادوية الزراعية :

ان المقاومة الحيوية التي اوصت بها اللجنة هي احدى مفرزات التكنولوجيا الحديثة وهي ركن من اركان ما يدعى بالمقاومة المتكاملة للحشرات والافات، وهي من الوسائل والاليات التي تحاول الوزارة ادخالها ولا خلاف على ذلك. الا ان اللجنة اوصت بأن وانا اقتبس «ينحصر استعمال الادوية الكيماوية الزراعية بوزارة الزراعة بمباشرة اجهزتها الفنية . . .» انتهى الاقتباس، وهذه توصية لنا فيها رأي مخالف تماما ولعدة اسباب اولها ان هذه التوصية غير قابلة للتطبيق لانها تطلب من الدولة ان تتولى جانبا من جوانب العمل الزراعي نيابة عن المزارع، وقد فشلت هذه السياسة في الدول الاشتراكية، وسيكتب لها الفشل في اي بلد اخر. اضف الى ذلك انها تتناقض مع الاهداف العامة التي قلنا فيما تقدم أننا متفقون عليها. لا جرم ان نطلب من اجهزة الحكومة ان تحكم المراقبة على استعمالات هذه الادوية وان تنشط في ارشاد المزارع حول هذه الاستعمالات، ولكن يجب ان نقف عند هذا الحد وان لا نتجاوزه.

٤ . استغلال الموارد الزراعية :

اني اتفق مع بعض بنود هذه التوصيات وخصوصا بما يتعلق بتحديد استعمالات الاراضي واشير الى ان مجلس التنظيم الاعلى يخلو من اي تمثيل من طرف وزارة الزراعة وكان هذا المجلس الكريم قد ناقش قبل ايام هذا الامر دون تصويب للوضع، واشير ايضا الى ان

وزارة الزراعة قد فرغت في ٩٢/٦ من مسح شامل للتربة في جميع انحاء المملكة على مقياس ٢٥٠,٠٠٠/١ وقد كانت تلك المرحلة الاولى، وقد بدأنا بالمرحلة الثانية، وهي مكلفة، لاجراء مسح شبه تفصيلي على مقياس ٥٠,٠٠٠/١ لحوالي (٨) مليون دونم، ولذلك تم اختيار مناطق واعدة وتجاوزنا عن مناطق اخرى بما تسمح به المخصصات المتوفرة، وكان بودنا ان تغطي هذه المرحلة ضعف هذه المساحة ولكن لم نستطع ذلك.

وفي المرحلة الثالثة والتي تتضمن مسحا تفصيليا على مقياس ١٠,٠٠٠/١ فان الكلفة ستتضاعف وسنحتاج الى رصد مخصصات مالية اكثر للوصول الى ذلك الهدف. اريد ان اشير لقد تم المسح الاولي بخبرات اجنبية، اما المسح الثاني فانه يتم بمشاركة خبرات وطنية تدربت في المرحلة الاولى واتوقع ان تصبح لدينا كوادر مدربة نادرة يعز على غيرنا وجود امثالها. وفي موقع أولي يغطي جزءاً من ذلك ٧٫٥ مليون.

٥ . البادية :

بدأت الوزارة بتنفيذ مشروع حوض الحماد والذي يغطي حوالي (٣٦ مليون) دونم من البادية الشرقية والذي يشتمل على انشاء السدود والحفائر واستغلال المياه الجوفية اينما وجدت، وقد تم انشاء سد الرويشد بسعة ١٠,٥ مليون متر مكعب كما واحيل عطاء سد ابوحفنة بسعة ٢,٥ مليون متر مكعب، وتم حفر ٤ ابار ارتوازية واقامة حفيرة واحدة وبدأنا بصيانة (٨) حفائر قديمة. وكل هذا مؤشر على ان الحكومة ماضية في هذا النهج، علماً بأن لوزارة المياه والري أنشطة مماثلة في مناطق أخرى من البادية الاردنية.

٦ . السدود وزيادة المخزون المائي:

لقد وضعت وزارة المياه والري برامج محددة في هذا المجال وبعضها قيد التنفيذ واخرى في طور استكمال اجراءات العقود مع الشركات المنفذة، وثالثة في طور التحضير والبحث عن سبل التمويل، وربما كان لمعالي وزير المياه والري قول في ذلك، حيث انه صاحب العلاقة في هذا المجال.

ولكن ما اريد ان اشير له تحت هذا البند هو ما جاء في تقرير اللجنة الزراعية حول المياه العادمة واستعمالاتها. ان وزارة الزراعة قد وعت خطورة هذا الامر وقد شرعت باجراء دراسة شاملة لتقييم الاستعمالات النافذة حالياً وتقييم استعمالات بديلة بهدف منع تلوث الاحواض المائية. ان التزايد السكاني وارتفاع المستوى المعيشي للسكان يحمل معه زيادة في الاستهلاك المنزلي للماء وزيادة في مياه الصرف الصحي والمياه العادمة، واذا احسنا استعمال هذه المياه العادمة فهو مورد هام ونعمة، واذا لم نحسن استعمالها فهي مصدر تلوث بيئي ونقمة.

٧ . النمط الزراعي الطوعي :

لقد جاءت بعض التوصيات في هذا المجال مطابقة لتوجهات الوزارة في الوصول الى نمط انتاجي طوعي غير قسري، وقد شرعت الوزارة منذ بضعة أشهر باجراء دراسة عن زراعة الشمندر السكري مع تقييم انشاء الصناعات

الرديفة لهذه الزراعة وكذلك بذلت الوزارة جهوداً حثيثة لأنشاء معاصر لفول الصويا وعلف كسبة فول الصويا. واما ما جاء في التوصية عن زراعة النخيل فإن زراعة النخيل لا تلائم الظروف والمناخات الاردنية. كما شرعت الوزارة منذ بضعة أشهر أيضا باعداد دراسة متكاملة لاعادة النظر بالعقود المبرمة مع شركات الجنوب الزراعية ولتقييم استعمالات الارض والماء في تلك المنطقة، ونأمل ان تأتي نتائج هذه الدراسة متزامنة مع نتائج دراسة جيولوجية تقوم بها وزارة المياه والري لمعرفة المزيد عن خصائص ذلك الحوض المائي.

٨ . التمويل الزراعي :

لابد من الاشارة هنا الى ان توحيد مصادر الاقراض الزراعي الذي طالبت به توصيات اللجنة توحيد مصادر الاقراض الزراعي في مؤسسة الاقراض الزراعي قد تم تنفيذه ومنذ عامين وهو معمول به الآن، كما انه لابدّ من الاشارة الى أن مضمون التوصية بانشاء بنك للتنمية الزراعية واعطاء الاستقلالية المالية والادارية مغاير للتوصية الواردة في الفقرة (ب) من أولا في نفس تقرير اللجنة الزراعية والذي يدعو الى دمجها مع وزارة الزراعة !

ان الوزارة ترى ان الخلل الأهم في موضوع التمويل الزراعي هو في عدم كفاية الموارد المالية وفي عدم تمكين مؤسسة الاقراض الزراعي من الاعتماد الاكثر على الموارد الوطنية لتمويل الاستثمار الزراعي ! ان انتاجاً زراعياً سنوياً تزيد قيمته عن (٤٥٠) مليون دينار يحتاج الى حركة اقراض سنوية لا تقل عن (٤٠) مليون دينار والى حجم قروض قائمة لا يقل عن (١٢٠) مليون دينار، ولا بدّ لمؤسسة الاقراض الزراعي ان تبدأ بقبول ودائع الافراد والجماعات لتوفير الموارد المالية لتوسيع حركة الاقراض وللاستغناء عن القروض الخارجية. لقد بدأت المؤسسة في السير على هذا الطريق وارتفع الاقراض الزراعي من حوالي عشرة ملايين دينار عام ١٩٩١ الى (٢٣) مليون عام ١٩٩٢.

٩ . التحول التدريجي الى الانتاج المحلي:

تتطابق بعض التوصيات الواردة في هذا الباب مع السياسة النافذة او مع التوجهات التي تسعى لها الوزارة، فإن استيراد الخضار والفواكه من الخارج موقوف باستثناء البصل الناشف، وتسعى الوزارة الى وقف استيراد لحوم الدواجن والحليب المجفف من الخارج.

اما التوصية بوضع حوافز لانتاج القمح تعادل ١٠٠ دينار زيادة عن سعر الاستيراد فهذا مخالف للتوجه الذي تسعى له الوزارة. ان اسعار الشراء الحالية مجدية فيما يتعلق بالقمح والشعير ويكفي ان تبقى هذه الاسعار موازية للاسعار العالمية لنفس الاصناف، وخصوصا اذا ارتفعت الاسعار العالمية الآن كما هو متوقع لها ان ترتفع.

١٠ . التسويق الزراعي:

تنحصر مشاكل التسويق الزراعي في محاصيل الخضار والفواكه وفي الدجاج اللاحم والبيض، اما المنتوجات الزراعية الاخرى فانها لا تكفي حاجتنا اصلا ولا يعاني المزارع من اي اختناقات تسويقية فيها. الا ان الية التعامل مع

هذه المشكلة في وجهة نظر الوزارة تختلف عن الالية التي اوصت به اللجنة الزراعية حيث يجب دعم مؤسسة التسويق الزراعي، وليس تهميشها، لتصبح المرجع الاساس للمعلومات عن الاسواق الخارجية والمنسق الوطني للقطاع الخاص الذي يتعاطى تصدير الخضار والفواكه والمشرف على المعارض الزراعية في الخارج والداخل لترويج منتوجاتنا وللاستحواذ على حصة من الاسواق الاوروبية والاسواق الواعدة الاخرى بالاضافة الى المحافظة على حصتنا في الاسواق التقليدية. كما انه لا بد من استحداث بما يسمى بالزراعات التعاقدية لاجل التصدير ولاجل التصنيع، ومؤسسة التسويق هي خير من يقود الجهود التوفيقية لوضع يد المنتج بيد المصدر او يد المصنع.

١١ . الصناعات الزراعية:

يجب التأكيد على ان هذا العمل هو من اختصاص القطاع الخاص وقد بذلت الوزارة جهدا كبيرا مع مختلف الاطراف الواعدة اصحاب رؤوس الاموال الذين لهم رغبة في مثل هذه الاستثمارات، كما ان دور الحكومة والقطاع العام يأتي من خلال سن التشريعات المناسبة لتشجيع رأس المال الاردني والعربي والاجنبي للاستثمار في مثل هذه الصناعات وفي انشاء بعضها كمثال يحتذى به مع الاستعداد الكامل المتحصن لتحويل ما ينشأ الى القطاع الخاص عندما تتوفر القناعة الكافية بجدوى هذا الغمل.

١٢ . الاعلاف :

لا شك انه من الحري بنا ان نستغل كافة المصادر العلفية الوطنية المتاحة والبديلة كما جاء في هذه التوصيات. الا ان هذه المصادر البديلة مثل النخالة وجفت الزيتون وتفل البندورة لا تغطي الا جزءا زهيدا جدا من حاجتنا للاعلاف. واشير هنا الى ان انتاجنا الحيواني الحالي قد وصل الى حوالي (٧٠) الف طن من لحوم الدجاج وحوالي (٧٥٠) مليون بيضة مائدة و (١٣٠) مليون من بيض التفريخ، اضف الى ذلك حوالي (٩٠) الف طن من الحليب البقري، ناهيك عن اللحوم الحمراء المنتجة محليا والتي تبلغ حوالي (١٧) الف طن من قطيع وطني يربو على (٣,٥) مليون رأس من الاغنام والماعز. ان كمية الاعلاف التي نحتاجها لمثل هذا الانتاج تفوق بكثير الموارد البديلة كما ان نوعية الاعلاف المطلوبة لمثل هذه العلائق من مصادر بروتينية ومصادر طاقة هي اكثر شحا.

١٣ . الابحاث والمعلومات:

لقد قطعت الوزارة شوطا هاما في تفعيل المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا وفي وضع خطة متوسطة المدى وطويلة الاجل لعمل هذا المركز ضمن اطار مؤسسي مستقر.

١٤ . التأمين الزراعي:

لقد تم انشاء قسم متخصص في مديرية الاقتصاد الزراعي ليعني بموضوع التأمين الزراعي، وقد باشر هذا القسم بدراسة التجارب الدولية في هذا المجال وفي وضع الاطر والبدائل للتأمين الزراعي، وان من اهم النتائج التي افرزتها هذه الدراسات الاولية عزوف القطاع الخاص عن مثل هذا الامر، وضحالة

المعلومات الاكتوارية عن المخاطر وتكررها، وضحالة الخبرة الوطنية في هذا المجال بشكل عام. ومع ذلك فقد تم وضع تصور اولي لجزء يسير من الممارسات الزراعية يوضح مقدار الالتزامات المالية والتعديلات اللازمة على بعض التشريعات النافذة. كما انه اصبح واضحا لدينا انه رغم الحاجة الملحة للتأمين الزراعي فانه لابد من التطبيق المتأني لاكتساب الخبرات اللازمة من الممارسة الفعلية.

١٥ . مشروع قانون اتحاد الفلاحين:

الحكومة ماضية في وضع قانون ينظم مختلف فئات المزارعين وفي مختلف مناطق المملكة ليكون تنظيما مهنيا غير مسيس وغير قابل للتسييس.

هذه ايها السادة اهم النقاط التي وردت في التوصيات والتي رغبت بالتعليق عليها، ولابد من الاشارة بأن هذه التوصيات، رغم انها تندرج في معظمها تحت باب البرامج التنفيذية والتي هي من اختصاص السلطة التنفيذية، الا انني ومن باب المناقشة والتشاور لما هو في المصلحة العليا قمت بتحليل بنودها وتوضيح نقاط الاختلاف ونقاط التوافق.

اما الملحق الذي وزع مع توصيات اللجنة الزراعية والذي احتوى على مطالعات معالي رئيس اللجنة الزراعية حول عائدات الزراعة فأرجو ان يستذكر معي السادة النواب بأن هذه المطالعات قد وردت ايضا في خطاب معاليه عند مناقشة مشروع قانون الموازنة، وقد كان بودي لو اخذ باقتراح الحكومة انذاك بأن تتم مناقشة هذه المطالعات في اللجنة الزراعية، وخصوصا انها بنيت على ارقام غير دقيقة ومغلوطة، ولقد اصبح من الواجب الان تصويب هذه الارقام لانها دخلت في محاضر رسمية لهذا المجلس الكريم والسكوت عليها غير جائز. وارفق مع هذا التقرير ملحقا خاصا حول تلك الارقام والتقديرات وعن مصداقيتها.

وختاما لهذا التحليل لابد من التنويه بأن اللجنة الزراعية قد اجتهدت واعطت توصيات هي في مجملها داعمة للزراعة من حيث المقصد رغم ان عددا منها لم يخالف جانب الصواب من حيث المضمون. ومع ذلك فاني اشكر اللجنة الكريمة على هذا الجهد، وكما قيل للمجتهد اجران اذا اصاب واجر واحد اذا اخطأ وكانت نواياه سليمة. فأرجو من الله ان يجزي كل مجتهد منا اجره (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم.

توضيح حول الملاحق بعنوان مطالعات معالي رئيس اللجنة الزراعية حول عائدات الزراعة

اشتملت هذه الملاحق على جدولين الاول حول الموارد الزراعية الحالية والثاني حول الانتاج المقدر للموارد الزراعية.

وقد اشتملت هذه المطالعات على تصوير الواقع الزراعي الحالي بصورة تبخسه حقه من ناحية وعلى تصوير لواقع زراعي يمكن تحقيقه بصورة مبالغ فيها مبالغة مفرطة. وفي الحقيقة فاني لا اجد مبررا موضوعيا او علميا لاي من هذين النهجين. فان قصد بذلك استعطاف المجلس الكريم او الرأي العام لدعم الزراعة فليس هكذا تورد الابل. اما اذا قصد بذلك رفع الشعارات فان هذا المجلس الكريم والرأي العام لعلى قدر من الادراك والتمييز. بحيث يستطيع ان يفرق بين الممكن والمحال او بين الواقع والخيال.

الجدول رقم (١):

لم يتضح في الوثيقة الموزعة السنة التي تمثلها هذه الارقام، لذلك فان التوضيح التالي لم يقصد به الطعن وانما تحديد الواقع حسب التقديرات الاولية لعام ١٩٩٢ ومقارنة ذلك بالارقام التي وردت في هذا الجدول من الملحق المشار اليه اعلاه.

لقد بلغت كميات القمح المباعة الى وزارة التموين في الموسم الماضي حوالي (٧١) الف طن من اصل (١٢٢) الف طن، كما وبلغ انتاجنا من زيت الزيتون حوالي (١١) الف طن ومن زيتون الرصيع حوالي (١٨) الف طن. اما اللحوم الحمراء المنتجة محليا فقد بلغت حوالي (١٧) الف طن فقط. اما انتاجنا من الخضار والفواكه فقد بلغ من واقع سجلات الاسواق المركزية حوالي (١٣٨) مليون دينار وقيمة ما صدر منها حوالي (٧١) مليون دينار وما صنع منها (بندورة) حوالي (٩) مليون دينار اي المجموع حوالي (٢١٨) مليون دينار. اما الحليب البقري وحليب الاغنام والماعز فقد بلغ حوالي (١٥٧) الف طن، وانوه بأن الجدول الذي جاء في الملحق اغفل انتاج اللحوم الداجنة والبيض، وبذلك يصبح الجدول على النحو التالي:

	القيمة حسب جدول (٢)	القيمة حسب سجلات عام ١٩٩٢
حبوب ومحاصيل حقلية	١٠	١٥
زيت زيتون وزيتون رصيعي	١٨	٤٠
لحوم حمراء	٩٠	٥٠
حليب غنم وماعز	١٨	١٩
حليب ابقار	-	١٨
خضار وفواكه	١٠٠	٢١٨
لحوم دواجن	-	٩١
بيض مائدة	-	٣٠
بيض تفريخ	-	١٦
	٢٣٦	٤٩٧

الجدول رقم ٢ :

اشتمل هذا الجدول على مبالغات مفرطة مبنية على ارقام غير واقعية لا اساس لها من الصحة، ولذلك افرزت تقديرات غير ممكنة وغير قابلة للتحقيق، وسوف اوضح في ما يلي بعض هذه المبالغات:

محاصيل حبوب الشفا:

جاء في هذا الجدول انه من الممكن انتاج (٨٠٠) الف طن من القمح (حبوب) في حين ان ذروة الانتاج الموثقة في الاردن بلغت حوالي (٢٥٠) الف طن، وقد حصل ذلك في الستينات في موسم مطري ممتاز، وقبل ان يبتلع زحف المدن والتوسع العمراني مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية، وقبل ان تتفاقم مشكلة تفتت الملكية الزراعية وما نتج عنها من سوء استعمال الارض الزراعية واهمالها وتبويرها،

وقبل ان ترتفع انتاجية القمح لما وصلت اليه الان. واذا علمنا ان المعدل الوطني ان معدل انتاج الدونم حاليا في الزراعة المطرية على مستوى المملكة لا يتجاوز ٧٠ ـ ٨٠ كغم فان انتاج ٨٠٠ الف طن يحتاج الى ١٠ مليون دونم ضمن مناطق مطرية تفوق ٣٥٠ ملم، وهذا غير متوفر في الاردن، اذ ان مجموع المساحات التي تفوق امطارها ٣٥٠ ملم بوعرها وحجرها وجبلها وواديها لا يصل الى (٤,٥) مليون دونم!

محاصيل حبوب الاغوار:

جاء في الجدول ان الانتاج المقدر من الحبوب في الاغوار يصل الى ١,٤٣ مليون طن! واذا علمنا ان انتاجية الدونم في الاغوار تحت الري تصل الى ٥٠٠ ـ ٦٠٠ كغم من السلالات المستوردة ولا تتعدى ٣٥٠ كغم من الاصناف البلدية، واذا سلمنا جدلا بالحد الاعلى للانتاجية للسلالات المستوردة فان ١,٤٣ مليون طن من القمح تحتاج الى ٢,٣٨ مليون دونم فمن اين لنا بكل تلك المساحات المروية في الاغوار؟

محاصيل الحبوب في البادية:

جاء في الجدول انه بالامكان انتاج (٤) مليون طن حبوب من البادية الاردنية، واذا ادركنا ان المناطق الحدية التي تقل فيها الامطار عن ٣٥٠ ملم تصلح لزراعة الشعير وخصوصا اذا كانت الامطار بين ٢٠٠ ـ ٣٥٠ ملم، ولكن اذا قلت الامطار عن ٢٠٠ ملم فانها لا تصلح الا للمراعي واذا زرع فيها الشعير فهو للرعي في معظم المواسم. اما القول بان السدود الصحراوية ووسائل الحصاد المائي في البادية الاردنية كفيلة بهذا الانتاج فهذا غير ممكن ايضا لان وسائل الحصاد المائي تجمع المياه في مساحات واسعة لمصلحة مساحة اقل وبنسبة للمساحتين تتراوح بين ٥:١ وقد تصل الى ١٠:١. وهذا يعني ان انتاج (٤) مليون طن من الحبوب في مثل هذه المناطق الصحراوية يحتاج الى مساحة منتجة مقداره (٢٠) مليون دونم، ومساحة لمساقط المياه تسخر للحصاد المائي تبلغ ١٠٠ ـ ٢٠٠ مليون دونم! يكفي ان نذكر ان مساحة الاردن الاجمالية كلها هي بحدود ٨٩ مليون دونم!

لا شك ان السدود الصحراوية ووسائل الحصاد المائي في المناطق التي تتراوح امطارها بين ١٠٠ ـ ١٥٠ ملم امر جدير بالدراسة ولكن المياه التي تتجمع هي لسقاية المواشي بالدرجة الاولى ولزراعة بسيطة من النباتات الرعوية. وقد نجد هنا وهناك عددا من القيعان التي تلائم زراعة الشعير، ولكن ان نستطيع انتاج (٤) مليون طن من هذه البادية فهذا امر محال الا اذا وجدنا مياها جوفية في تلك البادية.

الاشجار المثمرة:

لقد جاء في الجدول رقم (٢) انه بالامكان زراعة ١,٦ مليون دونم بالزيتون واللوزيات والتفاحيات في زراعات مطرية حيث يجب ان تكون امطارها فوق ٣٥٠ ملم، وهذا على ما يبدو مطلوب بالاضافة الى ١٠ مليون دونم التي قلنا نحتاجها للحبوب. فمن اين لنا هذه الارض؟

الخضار:

جاء في التقرير ان بامكاننا انتاج (٤) مليون طن من الخضار في الشفا و٢,٥ مليون طن في الاغوار بقيمة ٦٥٠ مليون دينار.

ان انتاجية الخضار في الاراضي البعلية لا تتعدى ٢٠٠ ـ ٣٠٠ كغم للدونم وفي الاراضي المروية فان انتاجيتها قد تصل الى ١٥ طنا والمعدل قد يكون بحدود ٥ طن اي ان انتاج ٤ مليون طن من الخضار في الشفا يستوجب زراعة ١٠ مليون دونم زراعة مطرية، بينما انتاج ٢,٥ مليون طن من الخضار في الاغوار يحتاج ٥٠٠ الف دونم من الاراضي المروية. مرة اخرى فمن اين لنا كل هذه الاراضي؟

معالي الرئيس، حضرات النواب الكرام،

لقد اردت بهذه العجالة ان اشير الى قدسية الرقم والى حاجتنا للانضباط ضمن الارقام المعقولة والمقبولة لانه من حق المواطن ومن حق هذا المجلس ان يعلم الفرق بين الحقيقة والخيال وان يعلم الفرق بين الممكن والمحال. كلنا نغار على هذا الوطن وكلنا يحرص على العمل لعزته ورفاه اهله، ولكن من حق هذا الوطن علينا ان لا نبالغ ونضخم في امكاناتنا حرصا من ان يصيبنا الاحباط لان الاحباط هو الوبال الاعظم الذي يشكك في الزراعة والمزارعين! وهذا ايها السادة، انا متأكد، ما لم يقصده معالي رئيس اللجنة الزراعية في مطالعاته.

شكرا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

شكرا معالي الوزير، وارجو اعطاء نسخة من تقرير معاليكم الى الامانة العامة حتى يتم تصويرها وتوزيعها على الاخوة النواب، وسيقوم باعطاء الدور للاخوة النواب للمناقشة بعد استراحة عشرة دقائق، ونعود بعد ذلك للمناقشة.

وترفع الجلسة لمدة عشر دقائق.

ـ رفعت الجلسة لمدة عشر دقائق، ومن ثم اعيد استئناف الجلسة ـ

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب مكتمل ونستأنف الجلسة. الاستاذ احمد عويدي العبادي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا معالي الرئيس.

لن اطيل الكلام لي عدد من التعليقات على تقرير اللجنة الموقرة وعلى ما تفضل به معالي وزير الزراعة:

النقطة الاولى: ان الثروة الزراعية سواء كانت في المزروعات او المواشي تصاب دائما بافات مختلفة من سنة الى اخرى.

صحيح اننا لا نستطيع دائما ان نحول دون هذه الافات او الكوارث الطبيعية لكن يمكن ان نساهم في تقليل خطرها او تقليل ايضا من اساءتها لهذه الثروة وللمواطنين، وبناء عليه فانني ارى ان هناك ضرورة وطنية وعصرية تقتضي تشكيل شركة تأمين، هذه الشركة تساهم بها الحكومة بمقدار (٥١٪) ويمكن ان يدمج ضمنها الشركة الاردنية للانتاج والتصنيع

وتسويق المنتجات والمنظمة التعاونية، ويطرح ما بقي للاكتتاب العام، ويوضع مبلغ معين من المال على كل دونم يؤمن فاذا كسدت البضاعة او كسد الانتاج، او اذا اصيبت هذه المزروعات بآفة زراعية او بكوارث طبيعية كالصقيع والزلازل وما الى ذلك. يمكن لهذه الشركة ان تؤمن، بحسبة بسيطة لو قدرنا ان عدد الاراضي المزروعة حوالي مليون دونم في المملكة وانه يدفع تأمين دينارين عن كل دونم فانه في السنة يمكن ان يكون عندنا حوالي اربعة ملايين دينار اردني من المواطنين ومثلها من الدولة، سيكون عندنا مبالغ من المال كافية لتغطية جميع هذه الكوارث وجميع هذه الظروف الغير طبيعية، وحتى ايضا على الزمن الطويل بعد مدة من الزمن يمكن ان تغطي قروض المزارعين.

النقطة الثانية: هي ان الانتاج الزراعي والحيواني الموجود في الاردن هو انتاج المادة الخام فقط، ولكن الحياة العصرية الان تستوجب او اخذت تستوجب ان الانسان يستهلك مشتقات هذه المواد الخام، فليست البندورة مثلا على سبيل المثال بحد ذاته هي التي تستهلك فقط، ايضا هناك مشتقات البندورة، وهناك ايضا مشتقات جميع المنتوجات الزراعية، والذي يتجول في السوق في الدكاكين او في السوبر ماركت يجد ان مشتقات المواد الزراعية المواد الزراعية التي هي كاسدة من موادها الخام عندنا نجد ان مشتقاتها تباع في الأسواق المحلية بأسعار باهظة، اذن ببساطة نحن بحاجة الى تصنيع المواد الزراعية والمنتجات الحيوانية لتلبية الحياة العصرية للمجتمع الاردني وللافراد وبالتالي فانني ارى ان الضرورة تقتضي تصنيع هذه المنتجات، وبالتالي التقليل لنقل من كوارث الاسعار المنخفضة جدا. مضافا الى هذا ايضا يمكن للدولة ان تخفّض عملية التصدير الى دول اخرى وتقوم فقط بعملية عقد الصفقات مع الدول الاخرى والاشراف والمراقبة، وتترك المجال الحر للقطاع الخاص بأن يقوم بتصدير هذه المنتجات او هذه المواد الزراعية الى الحد الذي لا يؤثر على السوق المحلي، فيكون مهما كان الانتاج المحلي من المواد الخام كبيرا، يمكن ان يحول بين ثلاث اشياء الانتاج الاستهلاك العادي والتصنيع والتصدير النقطة الاخيرة هي حقيقة اننا بحاجة الى تشجيع تربية المواشي واقامة المشاريع الزراعية والحيوانية من خلال صندوق التشغيل وصندوق المعونة الوطنية، واعتقد انه بدل من اعطاء العائلة مبلغ معين من المال في كل شهر يمكن عمل مشروع لهم مشروع تأهيل، ويعطى صاحب المشروع او اخذ المشروع فترة امهال كما هو المعمول به الان ولكن المطلوب هو توسيع قاعدة هذه المشاريع النقطة الاخيرة: هي اننا ما نعانيه في الاردن في الانتاج الزراعي والانتاج الحيواني هو دور الوسيط، الحقيقة ان الوسيط يستفيد على حساب المنتج والمستهلك في ان واحد، وباعتقادي بأن هذه العملية بحاجة الى تنظيم اكبر واكثر، شكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ محمد العلاونة.

السيد محمد العلاونة: شكراً معالي الرئيس.

بدايةً اشكر معالى وزير الزراعة على الملاحظات التي ابداها على تقرير اللجنة وعلى الملحق ايضاً، واعتقد انه من نافذة القول ان الحديث تحت هذه القبة ومن خلال هذا المجلس الكريم ليست فيه مزاودة على احد، ولا يهدف الى لفت الانظار او الدعاية لشخص او افراد، لأن هذا المجلس الكريم قد جاء برصيده الذي بدأ به واعتقد ان البداية اصعب من الاعادة فلا اظن ان احداً من الزملاء الكرام بحاجة الى ان يعرف بنفسه وبجهوده وانه بحاجة من جديد لاعطاء صورة للمجتمع او للشعب عنه.

ابدأ بالملاحظات واقول انها من منطلق المصلحة ايضاً، ولكن اود ان الفت نظر معاليه امام الزملاء الكرام ان سياسة الميزة النسبية ليست بنت الساعة فقد مضى عليها اكثر من اربعين سنة؛ واعتقد ان الزراعة قد وصلت الى هذا الحد الذي من الواضح انه لم يحقق الطموح وصلت بسبب هذه السياسة ذلك ان اصحابها قد اقتبسوها من وراء الحدود وليس هذا عيباً في ان نتعرف على السياسات القائمة في العالم ولكن اقول ان الامر الطبيعي ايضاً انه لا يمكن القياس على نجاح عمل معين في منطقة او قارة معينة بالضرورة ان ينطبق هذا على سطح الكرة الارضية كلها.

ومعلوم ايضاً ان بلد مثل الولايات المتحدة الامريكية ينتج من المنتجات الزراعية ما يكفي لاطعام ربع سكان الكرة الارضية، وبلد مثل الولايات المتحدة بهذا الحجم الكبير من الانتاج له الحق ان يتحدث عن الميزة النسبية بمعنى ان يعمل بمبدأ المقايضة من خلال النقد بأن يصدر منتجات ثم يستورد منتجات اخرى، واعتقد ان استيراد مثلاً الولايات المتحدة بشيء من المنتجات الزراعية لم يكن بقصد تغطية الحاجة، فالحاجة متوفرة من كل المواد ولكن من الناحية الرفاهية والترف تستورد الولايات المتحدة كثير من المنتجات التي قد يكون شبيه لها في الولايات المتحدة، ولكن مزاج الشعب يريد ان يتعرف على منتجات اخرى، اذن بلد كالأردن كيف يمكن ان يتعامل مع هذه السياسة وعلى هذه القاعدة على ان الأردن يمتاز في رقعة من ارضه بأنتاج محاصيل معينة ومبكرة، ونصدر هذه المحاصيل بالخارج حتى نستورد من الخارج الحاجات الاخرى.

ومعروف من الارقام على ان الأردن يستورد ٩٠٪ من خبزه اي من القمح من الخارج، والخبز هو الحد الادنى الذي لا يمكن للانسان ان يتجاوزه قد يستغني الانسان عن ما دون الخبز لكن لا يستغني عن الخبز، ولذلك اقول اننا نستورد القمح من الخارج، ومعلوم ان الدول النامية مستهدفة ومبرمجة، والسياسة الثابتة عند الدول التي تسمي نفسها الدول الاولى فهي التي احتكرت الزراعة لتبقى مهيمنة مسيطرة على العالم الثالث لهذه الميزة، واذا كما ذكرتها في خطاب الموازنة ان الدول الاوروبية وامريكيا واستراليا وكندا ونيوزلندا تنتج غذاء لخمسين مليار انسان على وجه الارض، اقول ان القمح حتى اذا تناولت النوعية مثلاً اسأل المختصين كم هو عمر القمح الانتاجي الذي نستهلكه هنا ونستورده (١٠) سنوات، (٢٠) سنة، (١٥) سنة وبما هو معالج حتى يبقى طيلة هذه المدة، طالما ان تلك الدول تنتج (١٠ - ١٥) ضعف حاجتها، فاين تذهب بالفائض.

الفائض يوضع بمخازن معالجة كيماوياً ويبقى سنين، قد تكون (١٠) او (٢٠) سنة او

حتى (٣٠) سنة، وبهذا نستورد ويستورد غيرنا القمح من تلك الدول، فتتبع الشعوب ثمن هذا الاستيراد ليس مالاً ولكن تدفعه من صحتها ومن دمها.

هذا من الناحية النوعية، اما من الناحية الاستراتيجية فأكبر مثل على هذا العراق الشقيق، عندما لم يكن يعتني بالزراعة وكانت الهجمة الثلاثينية عليه والحصار الذي في السنة الاولى قد ذاق الامرين ونحن نعلم هذا وكنا نرسل بالمساعدات الانسانية الغذائية الى العراق حتى نتفادى خطر الموت جوعاً، لذلك الشعب وغيرنا فعل نفس الشيء.

اذن الآن العراق وقد ادرك خطورة هذه السياسة سياسة الميزة النسبية اي بمعنى ان هناك مقومات اقتصادية تغطي استيراد الحاجات الاساسية من الغذاء كالقمح فلم يكن العراق قد انتج شيئاً من قبل الا انه الآن والسنة الماضية بالذات قد انتج العراق (٨) مليون طن حبوب غير الذي حرقته الطائرات الامريكية لانه وجد ان من الخطأ الكبير الاعتماد على السوق الخارجي في تمويل مادة ضرورية اساسية لحياة الناس كالقمح، والسياسة سياسة الميزة النسبية قد كانت الزراعة برمجت على اساسها وخاصة في الاغوار لانتاج الخضار وتغطية حاجاتنا من الخضار ولكن مرة ثانية اسأل طالما ان مستلزمات الانتاج مستوردة، وتغطي او تصل احياناً الى (٨٠٪) من قيمة الانتاج المخرج النهائي معنى هذا ان زراعة الخضار في الاغوار انما تغطي فقط بالدرجة الاولى اثمان مستلزمات الانتاج المستوردة، وكلنا يعلم انه باسم التقنية وباسم العلم وباسم التقدم، فأننا نستورد كيلو بزر البندورة الذي يسمى مهجن بـ(١٩٠٠٠) دينار اردني، اذن لو حسبنا هذه التكلفة لوجدنا ان هذه الزراعة خسارة من حيث البداية.

والدليل على هذا ان الحكومة تقترض بدفع ثمن القمح بمعنى انها لا تغطي اثمان القمح من اثمان الخضار، تقترض الحكومة لتدفع ثمن القمح سنوياً، ولو كانت هذه السياسة ناجحة حتى الساعة، لوجدنا انه عندنا زراعة ناجحة فعلاً.

اما من حيث مستلزمات الانتاج فأني استغرب كيف يمكن القول بأنه بذورنا المحلية غير صالحة للاستثمار وغير صالحة للتحسين وغير صالحة للتهجين، ونجد انه من الضروري ان نستورد ونعتمد (١٠٠٪) على استيراد البذور من الخارج بحجة انها مهجنة، فما يمنعنا من ان نحسن البذور المحلية هذه واحدة.

الامر الثاني ان التهجين بالبندورة مثلاً لم يكن لزيادة الانتاج، انما زيادة الانتاج شيء ضئيل جداً، وقد وصلت ارقام انتاج خضارنا في الاغوار قبل السياسة النسبية وصل دونم البندورة الى اكثر من عشرة طن من بذرتنا المحلية، ولذلك استغرب انه كيف لم يكن بوسعنا ولا بأستطاعتنا ان نهجن ونحسن السلالات المحلية سواء من البذور او من غيرها.

اعيد الى الذاكرة، انبه ذاكرة الزملاء الكرام الى انه سنة (١٩٩١) قد وصل انتاج الدونم الواحد من البندورة متدنيا حتى وصل الى (٢) طن او (٢,٥) طن ليس بسبب (الفايروس) او الذبابة البيضاء، (الفايروس) او الذبابة البيضاء محق الانتاج، لكن حتى الحقول التي لم تصب بهذا المرض لم يكن انتاجها اكثر من طن ونصف الى ثلاثة طن للدونم الواحد.

لماذا وانا اقول هذا اقول عن دراية وعن اطلاع لانني كنت مواكب تلك الفترة، وكنت في المسؤولية وقتها، لكن ما الذي حدث انه في السنة الماضية اي بموسم واحد فقط ارتفع انتاج دونم البندورة من ثلاثة طن الى عشرين طن في اقصاه، كان (١٠) طن و(١٥) طن لكن في دونمات وصلت (٢٠) طن للدونم الواحد في خلال موسم واحد لماذا؟ لان الارض قد تملحت في الماضي من استعمالات السياسة الخاطئة في الري استعمالات الخاطئة في الري كانت بداية كان الري السطحي وكان الري السطحي يأخذ الكثير من الاملاح لانه كمية المياه كثيرة لما انتقل الى الرشاشات، الرشاشات كثفت المياه النازلة على التربة بحيث نسبة التبخر قللت من الماء واكثرت من الاملاح التي تسقط على الارض، ثم جاء بعدها التنقيط التنقيط هو عبارة عن التركيز ملحي في الارض ولذلك قد وجدنا الارض قد تملحت لانه لا يوجد دورة زراعية في الاغوار على امتداد (٤٠) سنة وهذا هو الخلل الفني في الموضوع اذن موضوع مستلزمات الانتاج المحلية ليس صحيحا ان بذورنا المحلية غير قابلة للتحسين وغير قابلة للاستثمار.

اما عن المقاومة البيولوجية انا استغرب ان المقاومة البيولوجية التي هي المقاومة الحيوية يعني التوازن الطبيعي في الكون، وهذه سنن كونية، ربنا سبحانه وتعالى منذ خلق الكون اوجدها واثبتها فيه، فكيف يمكن ان يقال ان المقاومة البيولوجية هي من نتاج التكنولوجيا الحديثة فان احسن استغلالها التكنولوجيا الحديثة فلا يعني هذا انها هي من نتاج التكنولوجيا الحديثة، بل هي نتيجة التوازن الطبيعي في الكون الذي اوجده الله سبحانه وتعالى.

اما عن مؤسسة التسويق الزراعي ودفاع معالي الوزير عن هذه المؤسسة فاني اسأل مرة اخرى، لو اخذنا ما انفق على هذه المؤسسة حتى الساعة، ولا اظن انها تقل المبالغ التي انفقت عن عشرة ملايين دينار، لو قلنا ان هذه الاموال التي انفقت واخذنا بالمقابل المردود لهذه المؤسسة اريد فقط ان اسأل سؤالا والاجابة اتركها لاولي الخبرة في الموضوع، السنا في ازمات تسويقية يشعر بها المتخصص وغير المتخصص، الم نخسر في السنة الماضية (٣٠٠) مليون دينار نتيجة عدم تسويق ثمار البندورة.

اذن . . الم تستورد مؤسسة التسويق الثمار اللوزيات عند نزول ثمار اللوزيات في البلد وحطمت انتاجنا المحلي، الم تستورد مؤسسة التسويق البطاطا عند نزول البطاطا المحلية الم تستورد مؤسسة التسويق البصل عند نزول البصل المحلي وكان فيه فائضا، فلا ادري لماذا الدفاع عن هذه المؤسسة الأنها مشدودة بخيط خارج الحدود؟! هذا اولا.

اما الامر الاخر فان في وزارة الزراعة دائرة نشيطة وفيها الكوادر الكافية التي يمكن ان تقدم الدراسات اللازمة لعملية التسويق الزراعي، ومن خلال تلك الدائرة كنت انا اعتمد عليها اكثر من مؤسسة تسويق وقد جبرت منتجين البطاطا ومنتجين البندورة في (١٩٩١)

في بداية الموسم نزل الشباب من هذه الدائرة واستطاعوا ان يطوقوا مشكلة تدني اسعار البطاطا والبندورة في السوق في خلال (٤٨) ساعة ارتفعت الاسعار وكانت بالنسبة الى المنتج تصل الى حد على الاقل الا يخسر ولا ادري الدفاع عن هذه المؤسسة، الاعلاف المحلية يا اخوان الحقيقة عندنا في البلد (٣٠٠٠٠٠) دونم هذه بلوط طبيعي، ربنا ـ سبحانه وتعالى لوحده ساواه، (٣٠٠٠٠٠) دونم، الا يعطي الدونم الواحد طن بلوط، اذا كان هكذا، فيمكن اذن اخذ (٢٥٠٠٠٠) طن ثمار بلوط من هذه المساحة نعم اللي نحن كنا نأكله، نحن كنا نأكله لما ما في خبز نأكل بلوط، فربع مليون طن بلوط وعندنا (٧٠ ـ ١٠٠) الف طن جفت زيتون انا شخصيا اطعمت جفت زيتون للدجاج اللاحم لوحده (١٠٠٪) للدجاج البياض وزادت نسبة الانتاج (١٢٪) والدكتور محمد حرب في كلية الزراعة في الجامعة الاردنية اجرى دراسة على جفت الزيتون لتسمين الخراف، ووصل الى نتيجة مكتوبة مؤكدة ان خلط نسبة (٣٠٪) من جفت الزيتون بخشبه يعطي افضل نتيجة لتسمين الخراف، ولدينا بين (٧٠ ـ ١٠٠) الف طن من هذه المادة تكب.

اما جفت البندورة، فمعاليه يعلم ان نسبة البروتين في جفت البندورة القشر والبزر نسبته (٢١٪) وان نسبة البروتين في بزر البندورة لوحده (٢٧٪)، اذا قلنا ان فول الصويا نسبة البروتين (٤٠٪) اذن بزر البندورة يصل الى نسبة (٨٠٪) او (٧٠٪) مما في فول الصويا. لماذا ندفع فلوس لنلقي بهذه المادة ونستورد فول الصويا من الخارج، اضافة الى الخروب، الخروب وللاسف وزارة الزراعة عندها حقول خروب بري، لا يريد احد ان يحول هذا الخروب الى جوي منتج عندنا مساحات ومع هذا عندنا في الغابات خروب جوي يصل الى عشرة الاف طن في السنة الان نأتي الى تعقيب معاليه على الملحق ويتساءل وقد تساءل معاليه عدة مرات فمن اين لنا ارض ومن اين لنا ارض؟ هذه دراسة من منظمة الاغذية والزراعة الدولية الامم المتحدة وطلبت عن طريق المجلس حتى يعني ما يقال انه من عندي، عن طريق مجلس النواب هذه المعلومات الواردة عن الارض الزراعية في الاردن ان الارض الصالحة للزراعة في الاردن (١,٢٤٠,٠٠٠) دونم، وان ما يزرع من الحبوب فقط (٣٦٠,٠٠٠) دونم هذا الذي يعطي هذه الارقام هل يعرف الاردن؟!

الذي يعطي هذه الارقام هي منظمة الاغذية والزراعة الدولية، هل يعرف الاردن؟

هل يعرف ان المناطق التي تزيد نسبة الامطار فيها عن (٥٠٠) ملليمتر تصل الى (٨) مليون دونم كل الاسف لا يعرف الاردن، والذي لا يعرف الاردن لا يحق له ان يتحدث عن الاردن ولا عن الاراضي الزراعية في الاردن، ومن خلال هذا يمكن ان نعرف كيف تأتي الارقام التي تأتي من المؤسسات الرسمية.

ان الصف الثاني هو الذي يعطي المعلومات والصف الثاني يتناول اوامره على الاقل ليس من المسؤولين من البلد.

اما عن ان الدونم يساوي (٥٠ ـ ٨٠) كيلو اريد ان اسأل معالي الوزير من النعيمة (بلده) من النعيمة يساوي (٥٠٠) كيلو الدونم بعل فيا سيدي الدونم بالنعيمة اللي اراضيها اقل حظا من اراضي يادون، بالنعيمة يساوي الدونم (٥٠٠) كيلو بعل، انا مستعد اني اثبت هذا (٥٠٠) كيلو يساوي الدونم بالنعيمة.

كيف يمكن ان نحكم على ان الدونم معدله من (٥٠ ـ ٨٠) كيلو.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ العلاونة الخطاب يوجه الى الجهة المعنية.

السيد محمد العلاونة: المعلومات معالي الرئيس ـ الاخوة الزملاء استقصيتها من الفلاحين ومنهم موظف مهندس زراعي في وزارة الزراعة في مديرية زراعة اربد وها هنا يتعامل بالزراعة ثم اقول بالنسبة الى الردود عن والتسائل عن المساحات الزراعية في الاردن. يا اخوة مع الاحترام معالي الرئيس ـ الاخوة الزملاء نحن نناقش موضوع كرامة البلد.

نحن نناقش موضوع تحرير القرار السياسي في البلد، نحن نناقش سياسة تحرير البطون حتى تتحرر العقول، وبالتالي ينطلق القرار السياسي من منطلق مريح.

الحقيقة ان استهجان الارقام أنا اقول بأنه ليس من الممكن في هذه الجلسة ان نأتي على كل نقطة، ولكن بداية اقول ان الذي لا يعرف اكثر من انه الارض الزراعية في الاردن (١٠٠٠٢٤٠) دونم لا يعرف الاردن وانا على استعداد ان اكون في مكان عام في مؤتمر وطني على التلفزيون في الصحف في وزارة الزراعة في وزارة التخطيط في رئاسة الوزراء في اي مكان يمكن ان اتقابل مع اي خبير يريد ان يناقشني في هذه الارقام التي ذكرت وحقيقة اريد فقط ان اورد مثل واحد، ان معالي وزير الزراعة كان مساعد رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا، ومنطقة العلوم والتكنولوجيا في ارض شبه جافة نسبة معدلات الامطار بين (٢٠٠ ـ ٢٥٠) ملليمتر فيها ومع هذا فجامعة العلوم والتكنولوجيا عندها حقول لوزيات وحقول تفاحيات وعندها قطعان من الاغنام وعندها مساحات لانتاج الخضار، فكيف يمكن لجامعة العلوم والتكنولوجيا ان تنتج مثل هذه المنتجات بأي شيء بمياه سطحية تتجمع في بركة ماء داخل الجامعة، تكفي لري الزراعات القائمة في المدة المتبقية من الصيف.

وبهذا فاني مرة اخرى اشكر معالي الوزير على ملاحظاته واترك المجال للاخوة الزملاء للتعقيب على ذلك، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً معالي الرئيس.

ارجو ان يغفر لي انني لن اتعرض للارقام فالارقام قد توقعنا في بعض الاحيان في خطأ معين، الامر بحاجة الى المزيد من التمحيص والتدقيق لكنني وعندما اقول الارقام اعني بها الارقام التي وردت في جداول معالي رئيس اللجنة الزراعية واعني بها ما رد به وزير الزراعة على رئيس اللجنة والرد على الرد، لكن سأتحدث باختصار شديد في ضوء ضيق الوقت وحقيقة كثرة المواضيع التي تعرض لها المجلس، سأتعرض باختصار شديد لما ورد بتوصيات اللجنة الزراعية سيدي الرئيس، وهو الموضوع

هكذا من الأصل

الذي يناقش اليوم.

سيدي الرئيس اود بالبداية ان اتقدم بالشكر الى اللجنة الزراعية على جهودها التي قامت بها لتوصل الينا تقريرها موضوع مناقشة هذا اليوم.

بداية لا اتفق مع اللجنة بضرورة دمج مؤسسات الاقراض الزراعي والتسويق وغيرها مع وزارة الزراعة، وهذا امر يتعلق بالتوجه السليم نحو اللامركزية. الوزارة سيدي الرئيس ترسم سياسات لا ان تكون مسيطرة او هي التي تدير كل المؤسسات المعنية بقطاع الزراعة او الجمعيات التعاونية او الاقراض الزراعي او التسويق الزراعي سيدي الرئيس، لكن تبع سياسات عامة وينفي الامر للمركزية في هذا الشأن.

القضية الاخرى التي اود ان اعقب عليها في تقرير اللجنة هي قضية مراقبة اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي لقد احسنت اللجنة الزراعية صنعا بتقديم هذه التوصية ذلك انه من المهم جدا ان نراقب اسعار الالات والمعدات الزراعية وبذار الانتاج الزراعي واشتال الزراعة للتأكد من جودتها مناسبة سعرها للمزارعين خاصة اولئك المزارعين الذين يعانون من الفقر ولا اعتقد ان وزارة الزراعة تعارض في هذه التوصية.

اما التوصية، توصية اللجنة الزراعية بقصر مهمة تحديد استعمال الاراضي في وزارة الزراعة فانني لا اتفق مع توصيات اللجنة ايضا وارى ان يكون لوزارة الزراعة دور رئيسي في تحديد استعمال الاراضي الزراعية لا ان يحصر هذا الدور في وزارة الزراعة فقط، فهنالك جهات كثيرة لها علاقة في تحديد استعمال الاراضي منها مثلا، وزارة البلديات، دائرة المياه، امانة عمان، وزارة الصحة، وغيرها من الجهات الرسمية والاهلية.

لعل اهم توصيات اللجنة هي تلك التوصية المتعلقة بتأجير اراضي الدولة الصالحة للزراعة لمن يزرعوها. انا اتفق مع اللجنة في هذه التوصية وارى ان تكون الاجور اجور رمزية وفي مقدور فقراء المواطنين تحملها، وبهذه المناسبة فانني اود ان اؤكد ان هنالك الاف الدونمات من الاراضي الخصبة سبق ان استهلكت قبل حوالي ثلاثين سنة في مناسبة انشاء مشروع سد خالد بن الوليد على نهر اليرموك، الا ان حرب عام ١٩٦٧ اوقفت هذا المشروع الحيوي واعتقد ان الامور منذ ذلك التاريخ هذه الارض بقيت ارض بور وهي موجودة في منطقة يقطنها فقراء المواطنين فانا كنت حقيقة امل من الحكومة ليس فقط من وزارة الزراعة، من الحكومة وزارة المياه والري وهو الحكومة ان تولي هذه الاراضي الاف الدونمات اهمية بتأجيرها كحد ادنى بأجور رمزية لفقراء المزارعين هناك او اعادة هذه الارض لمن استملكت منهم اذا كان المشروع قد صرف النظر عنه. هذه نقطة حقيقة انا اؤكد عليها واشد على يد اللجنة الزراعية في قضية موضوع اراضي الدولة الصالحة للزراعة وضرورة تأجيرها بأجور رمزية للمزارعين او المواطنين.

نقطة اخرى هي متعلقة بوقف استيراد الحليب المجفف. ايضا اعتقد ان جمعيات مربي الابقار هذه القضية اثيرت كثيرا في هذا المجلس

اعتقد اننا سمعنا كثيرا عن سكب الحليب السائل من اصحاب الابقار بدعوى ان الحليب المجفف يضاربهم في السوق وبالتالي قد يوصلهم الى الافلاس وعدم تنمية الثروة الحيوانية. لذلك انا حقيقة اتفق مع اللجنة في ضرورة وقف استيراد الحليب المجفف ولا اعتقد ان الحكومة تمانع في ذلك. نقطة اخرى وقبل اخيرة خلينا نقول هي قضية المشاركة الشعبية في موضوع الزراعة.

صحيح التربية وطلاب وزارة التربية طلاب الجامعات يمكن ان يستأنفوا حقيقة في تخضير الاردن ايضا القوات المسلحة عليها دور كبير في مساهمة استصلاح الاراضي الزراعية في المساهمة في اقامة السدود، سدود المياه من اجل ري الاراضي الزراعية خاصة في البادية او في الاراضي الشرقية والمناطق الريفية التي تحتمل ايجاد مثل هذه السدود، لابد انا برأيي الشخصي ان يكون للقوات المسلحة دور كبير في هذا المضمار واننا نطمح ايضا أن يكون لهذه القوات القوات المسلحة وعلى وجه التحديد، سلاح الهندسة دور كبير ايضا في موضوع الطرق وانشاء الطرق التي تتعثر كثيرا كما تعلمون.

الحقيقة نشكر معالي وزير الزراعة على ما قدمه من عرض وحقيقي في قضية اخراج قانوني اتحاد الفلاحين او المزارعين انا حقيقة نأمل ان يرى هذا المشروع النور في القريب، لكن اود ان اثير نقطة يعني نحن لا نقول تسييس القانون، ولا نقول عدم تسييسه الحقيقة لانه لا يجوز ان يتطلبه عدم تسييس وتسييس حقيقة لما نتكلم عن السياسة كأنه نتكلم عن المخدرات، لا الحقيقة يعني هي الزراعة سياسة، وكل الامور حقيقة متداخلة الان فقط التعليق الوحيد انه قضية تسييس او عدم تسييس، لا داعي اعتقد لذكر هذه العبارة وحقيقة في النهاية انا اشكر اللجنة الزراعية على جهودها، هنالك توصيات جيدة وردت في تقرير لجنة، اعتقد ان الوزارة متفق عليها اذا نفذت، نكون قد انجزنا في مضمارها الزراعة، وشكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم. نقطة نظام الدكتور فوزي الطعيمة.

الدكتور فوزي الطعيمة: شكرا، كمقرر معالي الرئيس لا اعرف احقيتي في المشاركة اين وصلت، لكن اود ان ابدي نقطتين النقطة الاولى معالي الرئيس هو ان هذا المجلس الكريم يجب ان يكون التركيز على السياسات وان لا ندخل بتفاصيل تحتاج الى ادلة فنية دراسات واثباتات ليست بين ايدينا، هذه نقطة.

النقطة الثانية معالي الرئيس هناك فرق بين تقرير اللجنة الزراعية والملحق، الملحق قضية تخص معالي رئيس اللجنة الزراعية وليست جزء من التقرير الزراعي، ارجو ان ابين هذا للاخوة الزملاء لكي لا يتجه النقاش حول ارقام اجتهادية خلافية، لم تحظى باجماع اعضاء اللجنة الزراعية لذلك هناك تقرير اللجنة الزراعية التي ارجو ان يكون تركيز المجلس الكريم في مباحثات ومناقشات عليه، وهناك ملحق لمطالعات معالي رئيس اللجنة، لكن تبقى الحقيقة انه ليس جزءا من تقرير اللجنة الزراعية معالي الرئيس نقطة ثالثة اذا تكرمت. ارجو ان يوجه الحديث لبحث سياسات عامة للقطاع الزراعي بما يتعلق بالسياسة الاسكانية وحماية

الموارد وسياسة التمويل وتوحيد التشريعات وتعزيز مظلة وزارة الزراعة، وان ندخل في توصيات اللجنة الزراعية، ويجري التصويت عليها، لكي لا يطول النقاش في موضوعات جزئية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الحقيقة المناقشة هي تبادل الرأي وشكرا على الملاحظات التي ذكرت الان من الدكتور فوزي بالنسبة للملحق وبالنسبة للتركيز على السياسات الزراعية العامة. وارجو الاختصار والايجاز، لانه لدي قائمة طويلة الان، الاستاذ الدكتور ماجد خليفة.

الدكتور ماجد خليفة: شكرا معالي الرئيس.

الحقيقة ابتداءا اشكر اللجنة الزراعية على ما قدمته من تقرير فيه ايجابيات كثيرة، نشد على يدها ونوافق على ما جاء في بعض اقتراحاتها. وكذلك شكرا الى معالي وزير الزراعة الذي اوضح بعضا من الجوانب التي كملت ما نحتاجه في السياسة الزراعية، وما كنت اريد ان اتحدث به هو ان نتحدث بالسياسات الزراعية اما موضوع الارقام والتكنولوجيا الزراعية فندخل عندئذ في متاهة، ولذلك اجدني مقترحا او موافقا على اقتراح اللجنة الزراعية بضرورة ان يوجد هناك مؤتمر زراعي يتحدث به خبراء زراعيون ليصلوا الى النتيجة الاساسية حول الارقام والتكنولوجيا الزراعية هذا من جانب، ومن جانب اخر فمعلوم لدينا جميعا ان الزراعة تشكل قاعدة اساسية ورئيسة من قواعد الاقتصاد الاردني ولذلك كان اهتمامنا في مدى اهمية القطاع الزراعي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ونتطلع دوما الى الارتقاء بهذا القطاع ضمن منهج دقيق مدروس يحقق تنمية زراعية شاملة، من خلال وضع استراتيجية طموحة تقوم على دراسة الواقع الحقيقي للقطاع الزراعي وموارده ضمن الاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بهدف الاستغلال الامثل لهذه الموارد.

حيث بنظرة فاحصة ودراسة شاملة للموارد الزراعية وطرق استخداماتها يتبين ان هناك عجزا كبيرا بينا وواضحا من حيث استغلال هذه الموارد، وان نسبة استغلال هذه الموارد ضئيلة جدا امام المتاح لاستغلاله. حيث ان مجموع مساحة الاراضي في المملكة بالدونم هي ٨٩,٢٤٣,٤٦٨ مليون. بينما لا يستغل زراعيا منها سوى ٦,٨٤٢,٠٠٠ دونم ما بين زراعتها حبوبا وخضروات واشجارا مثمرة وحراجا. وهذه لا تشكل سوى ما نسبته ٧,٧٪ من المساحة الكلية.

وهذه نسبة مذهلة تشير الى مدى محدودية قطاع الزراعة وقصوره الى الان عن ان يشكل موردا اقتصاديا يدعم الاقتصاد الاردني بشكل عام وامام هذا الواقع السلبي لابد ونحن نناقش تقرير اللجنة الزراعية من ان اشير الى مدى الحاجة الملحة الى اعطاء القطاع الزراعي اهتماما كبيرا، ووضع استراتيجية زراعية ضمن خطة وبرنامج مدروس بوضعه موضع التنفيذ ضمن مدة زمنية معينة.

وبين ايدينا تقرير اللجنة الزراعية.. هناك ايجابيات كثيرة اوضحته وابانت جوانبه. ولكن هناك بعض ما يمكن ان اشير اليه سواء بالتأكيد عليه لاهميته او الحاجة الى مناقشته لاجلاء بعض الايجاز او الابهام الوارد فيه.

اولا: فقد اغفل التقرير مدى اهمية المجتمع التعاوني والمتعاون في حشد الطاقات الوطنية للعمل الزراعي.. فان للتعاون دورا كبيرا وخاصة في المجال الزراعي في تنشيطه. فان انشاء التعاونيات وتعاون الافراد فيما بينهم يساهم في تذليل كثير من الصعوبات، وهو ينشىء حالة من الاعتماد على الذات في حل المشاكل، ومساعدة الاجهزة الحكومية في ايجاد الحلول الملائمة لكثير من المشاكل الزراعية.

وتنشيط هذا الجانب فانه يحد من الفردية التي غالبا ما تعتمد على النشاط الرسمي والاجهزة الحكومية في تذليل الصعوبات التي يصادفها في عمله. بينما في حال نشوء التعاونيات على كافة المستويات من شأنها ان توفر على الوزارة كثيرا من الجهد والامكانيات.. وفي ذلك اشارة ايضا الى مدى اهمية اشراك الفعاليات الشعبية في تنشيط الحركة الزراعية.

ثانيا: من حيث اثر السياسة التموينية على الزراعة. فقد اورد التقرير كثيرا من النقاط التي اوافقه عليها ولكن لابد من التركيز على دراسة كيفية ايجاد الاسلوب الامثل في المحافظة على حد معقول من الاسعار لبيع الانتاج الزراعي بحيث يؤدي الى ايجاد عائد مربح للمزارع حيث نعلم جميعا مدى ما يكابد المزارع ويخسر في سبيل انتاج محصوله، ثم يفاجأ بهبوط بالاسعار مما يؤدي الى خسارته.. ولعل ذلك كان واضحا في عزوف الكثيرين عن استغلال اراضيهم وتركها.. اننا بحاجة ماسة لاجراءات فاعلة وسريعة تساعد الفلاح والمزارع في الحصول على مردود جيد، وبدون ذلك فان وضع الزراعة سيبقى مشكلة تتأزم.

ثالثا: فيما يتعلق بالثروة الحيوانية.. فقد اشار التقرير اليها اشارات دون ان يخصها بالبحث المركز.. واكتفى بايجاد احصائيات حول مدى ما يمكن ان يتاح من تربيتها.

وفي هذا المجال لابد من التركيز حول الاسلوب الامثل للزيادة في هذه الثروة الحيوانية، ونحن نعلم جميعا مدى الحاجة الى اللحوم الحمراء حيث ان ما ينتج محليا نسبته ضئيلة مقابل ما يستورد لسد العجز. ولربما يكون هناك اجراءات قد تتخذ لاجل المساهمة في تنمية الثروة الحيوانية، منها:

أ ـ دراسة واقع الحاجة الى المراعي وكيفية تامينها والعمل على انجازها ضمن خطة زراعية مدروسة.

ب ـ دراسة عن واقع الحاجة الى الاعلاف.. فما هي الكميات ومقدارها للاستهلاك. كم ينتج منها محليا وكم يستورد وعلى ضوء ذلك العمل على تشجيع القطاع الخاص سواء من انشاء شركات او جمعيات تعاونية تعمل على انشاء مصانع الاعلاف لسد الحاجة.

جـ ـ وضع حد لظاهرة تسرب الماشية للخارج، حيث لوحظ في الاونة الاخيرة نشاط ظاهر في تسريب الماشية للخارج مما يستدعي اجراءات حاسمة لوقف هذه الظاهرة ويتبع ذلك ظاهرة تهريب الاعلاف خارج الوطن.

رابعا: ان اقتراح اللجنة الزراعية بانشاء

نظام التأمين الزراعي. فلا شك بأنه اقتراح جدير بالاهتمام.. حيث نعلم كم يكابد القطاع الزراعي من خسارات نتيجة لعوامل قاهرة. وان ايجاد مثل هذا النظام التأميني يساعد على التقليل من المخاطر التي يواجهها المزارع.

خامسا: اركز على ما تطرقت اليه اللجنة الزراعية حول مشكلة الزحف العمراني على حساب الاراضي الزراعية.. وفي الحقيقة فان هذه الظاهرة تستدعي اتخاذ تدابير اجرائية وسريعة للحد منها.

سادسا: البادية والريف الاردني.

حيث تشكل البادية اربعة اخماس الاراضي مما يستدعي اهتماما خاصا لكيفية الاستفادة من استغلال هذه الاراضي الشاسعة زراعيا.. ولابد من التفكير بجدية لانشاء مؤسسة متخصصة بتنمية اراضي البادية واستغلالها يكون مهمتها وضع موازنات ترصد لهذه الغاية لكي تقوم بالتخطيط والتنفيذ لاستصلاح الاراضي وزراعتها وتوفير السدود والمياه اللازمة للاستغلال الزراعي.

وشكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، الاستاذ عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا معالي الرئيس.

اشكر اللجنة الزراعية على جهودها واجتهادها كما اشكر معالي وزير الزراعة ايضا على جهوده واجتهاد كادر وزارته. وتجدني متفقا مع المبادىء العامة التي جاءت في توصيات اللجنة الزراعية، لكنني قد اختلف في التفاصيل، وبعد ذلك لابد ان اشير الى قضايا عامة كما يلي من خلال تقرير اللجنة الزراعية وبيان معالي وزير الزراعة:

١ ـ انا ممن يدعون الى دعم مزارعي الحبوب بمختلف انواعها.

٢ ـ انا مع موائمة بين سياسة الاكتفاء الذاتي وسياسة معادلة الميزان التجاري، وعليه فأنا مع التركيز على كل عناصر الانتاج الزراعي لانها متكاملة.

٣ ـ يلاحظ ان وجهة نظر وزارة الزراعة قد تجاوزت بعض المناطق فأين خطة الوزارة للمناطق الواقعة بين الاغوار والبادية، ولعل سياسة وزارة الزراعة تماشي ايضا سياسة وزارة المياه والري وقبلها سياسة المجلس القومي للتخطيط باغفال مناطق الوسط، لان هذه المناطق ليس لها بواكي يبدو في هذه المؤسسات.

٤ ـ لابد من خطة للصناعات الزراعية وهذا يعطي اولوية في مجال التمويل وخاصة فيما يتعلق بمشتقات الالبان والخضار وتعليبها، وانا ايضا اركز على الصناعات التحويلية حتى الخضار والفواكه والالبان هناك ايضا صناعات تحويلية، ويمكن ان نعمل انواع كثيرة جدا من الاجبان والالبان، لتنافس ايضا في السوق المحلي على الاقل طبعا الانتاج الخارجي.

٥ ـ ضرورة البدء بانشاء شركة تأمين وفق احكام الشريعة الاسلامية فيما يتعلق بالمشاريع الزراعية واعتقد ايضا ان هذا التوجه يشجع المزارعين على هذا التوجه.

٦ ـ انا مع اللجنة الزراعية، ضرورة تأمين برادات لتخزين الفائض من الخضار والفواكه.

٧ ـ انا مع توحيد مصادر الاقراض وفق احكام الشريعة الاسلامية كما جاء ذلك في التزام الحكومة حيث التزمت الحكومة وخاصة حكومة مضر بدران بهذا التوجه، واذكر ان مؤسسة الاقراض الزراعي طلب منها ذلك، لكن لا ادري اين وصل هذا الموضوع الى الان.

٨ ـ انا ازعم ان هناك مناطق تشتمل على عشرات الالوف من الدونمات والمياه والايدي العاملة، ولكن ايدي وزارة الزراعة لم تصل اليها، واذكر على سبيل المثال (منطقة لواء مادبا وقضاء ذيبان) واخص من هذه المناطق ما يلي: المنطقة الغورية المواجهة للواء مادبا وقضاء ذيبان والزار، وسيل الزرقاء والوالة والهيدان والموجب، وقد بحت اصواتنا ونحن نتحدث عن كيفية ايجاد الية الاستفادة من العناصر الثلاثة: الارض، الانسان، الماء، واننا نتساءل اين سد الوالة او سد النخيلة والذي نسمع به منذ سنوات طويلة.

٩ ـ نفتقد الى خطة وزارة الزراعة ان تأخذ بعين الاعتبار الاهداف الاستراتيجية والاهداف المرحلية والتي يجب ان تشمل جميع المناطق بنسب معينة وفق امكاناتها الزراعية.

١٠ ـ انا مع انتاج البذور والتقاوي بعد دراسة الجدوى الاقتصادية.

١١ ـ التسويق الزراعي، انا مع ايجاد شركة

عامة خاصة يساهم فيها القطاع العام والقطاع الخاص تتولى التخطيط للسياسة التسويقية وكذلك انشاء اسطول تسويقي تجاري بحري، جوي ضمن امكاناتها.

١٢ ـ انا مع الحد من زحف الابنية على الاراضي الصالحة للزراعة.

١٣ ـ انا مع استغلال كافة مصادر الاعلاف في الاردن وتوجيه القطاع الخاص نحو هذا المجال.

١٤ ـ انا لا ارى ان تتولى الحكومة المسؤولية المباشرة للادوية الزراعية، وانما ان تشدد رقابة الحكومة على مواصفات ومقاييس الادوية والاسمدة حفاظا على صحة المواطن، ولعل الموضوع فيه تقصير كبير.

١٥ ـ انا اكرر مطالبتي بايجاد الية تعاون وتنسيق بين وزارات الزراعة والمياه والري والتموين والمالية والبلديات بخصوص كل ما يتعلق بالسياسة الزراعية.

١٦ ـ اطالب باعتبار الاردن كله منطقة زراعية، لابد ان تتوجه اليه جهود جميع المخططين والمنفذين، وانني اتساءل وانا اقرأ في اتفاقيات المنحة الامريكية الاخيرة انه قد خصص جزء كبير منها في مشاريع قائمة كبيرة ولمعالجة مياه سد الملك طلال وهناك سدود واراضي زراعية ومياه يقال بأنه ليس لها من تمويل. وكنت متوقع ان يكون جزء من هذه المنحة لتمويل تلك المناطق والسدود لكن ايضا ليس لحمزة بواكي، لانه اللي لهم ارض في الغور يعتنوا بأرضهم اللي في الغور واللي ما الها تلك الارض لا يوجد لها أحد ما في مشكلة.

١٧ ـ اود ان انقل للجميع ان مخصصات وزارة الزراعة لا تنم عن اهمية الموضوع الذي تتولاه وهو العملية الزراعية، وكذلك يحس المواطن بغياب وزارة الزراعة سواء من حيث الابحاث والدراسات او من حيث معالجة الآفات وتوجيه المزارعين في الارياف. وكذلك غياب الارشاد الزراعي وقد ذكرت اكثر من مرة لتفعيل دور وزارة الزراعة ولاشعار المواطن بوجودها.

١٨ ـ انا لا ارى ان تتولى الوزارة الزراعة عن المزارعين عملية الزراعة وانما تتواجد في كل مكان مع عمليات الزراعة بالارشاد والتوجه ومراقبة المواصفات والمقاييس وتوجيه المزارع واستثمار الكثير من القروض الخارجية لتمويل استصلاح بعض الاراضي وتوجيه المزارعين، وايجاد الخدمات المركزية بشكل تعاوني.

١٩ ـ انا من المؤمنين بتخفيف دور الوسطاء وعلى مراحل وخاصة فيما يتعلق بموضوع الخضار والفواكه.

٢٠ ـ انا لست مع بعض توجهات رئيس اللجنة الزراعية بخصوص رفع الدعم عن الخبز وكذلك لا اوافقه على بعض الارقام التي ذكر وانما نريد ان يكون المجلس والمواطن باستمرار عن الحقائق وعن العمليات الزراعية بشكل علمي وعليه لابد من اعادة هيكلة وزارة الزراعة والمطالبة بخطة بعيدة المدى ومتوسطة المدى وقريبة المدى تعالج كل السلبيات التي يعاني منها المزارع العادي.

٢١ ـ هناك احساس بأن المقصود من العملية الزراعية مناطق معينة ومزارعون معينون وانما القطاع العريض من المزارعين متوسطي الحال طبعا ليس هناك عناية بهم وخاصة فيما يتعلق بدور مديريات الزراعة والمؤسسات التابعة لهذه الوزارة.

٢٢ ـ اقترح ان تقوم القوات المسلحة باستغلال بعض الاراضي في معسكراتها لتأمين جزء من تموين هذه القوات وكذلك الجامعات وكليات المجتمع والجامعات الاهلية، والكليات لاستثمارها لتأمين جزء من حاجاتها. وهناك امثلة كثيرة لدى كثير من الدول وانا مع الاخ الذي قال قبل قليل من ان تساهم اليات القوات المسلحة، وقد اقترحت ذلك قبل سنوات في استصلاح بعض الاراضي وخاصة في المناطق الوعرة، والذي يتواجد فيها الماء والانسان العاطل عن العمل.

٢٣ ـ اطلب ان تكون هناك الية لتشجيع الاقتصاد المنزلي وان يتولى صندوق التنمية والتشغيل تمويل مثل هذه المشاريع خاصة في المناطق الريفية.

٢٤ ـ وضع خطة لتأجير الاراضي الاميرية الصالحة للزراعة للمواطنين القادرين على استثمارها وخاصة المهندسين الزراعيين ونتجاوز الالية في التعقيدات الحالية.

شاكر للجميع اهتمامهم بهذه العملية الهامة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ فوزي الطعيمة نقطة نظام.

الدكتور فوزي الطعيمة: شكرا معالي الرئيس.

لقد استمع المجلس الكريم الى تقرير اللجنة الزراعية وكان في وسع الاخوة الزملاء ان يدرسوا هذا التقرير على مدى ايام تزيد عن اسبوع، وسمعنا تقرير معالي وزير الزراعة اليوم، فأنا اقترح في ضوء اطلاع المجلس الكريم على التقريرين ان يؤخذ تقرير اللجنة الزراعية توصية توصية وان يصوت عليه، وان يناقش توصية واحدة واحدة وتطرح للتصويت هذا اذا كان عدد المتكلمين من الزملاء عددا كبيرا، فهذا سيحتاج الى وقت طويل فأنا اقترح ان ندخل بالتوصيات واحدة واحدة وان تناقش التوصيات واحدة واحدة وشكرا معاليك.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الشيخ علي نقطة نظام.

الدكتور علي الفقير: شكرا معالي الرئيس.

اعتقد اننا بالرجوع الى النظام الداخلي في موضوع المناقشة لا يمكن ان تصل المناقشة الى اتخاذ قرارات وتوصيات. ولذلك هي مناقشة وتبادل الاراء فقط، وقد تم تبادل الاراء.

فأنا اقترح وقد استمعنا الى تقرير اللجنة والى ايضا رد معالي وزير الزراعة ومداخلات بعض الاخوة النواب في هذا الموضوع، وباعتقادي ان جميع المواضيع قد طرحت وطرقت وتكلم فيها الكثيرون فأنا اقترح اقفال باب النقاش وانهاء الموضوع بعد ان تم تبادل الاراء، وعندئذ نرجو من وزارة الزراعة ان تأخذ تقرير اللجنة الزراعية بعين الاعتبار عند وضع السياسات المستقبلية، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ حسني الشياب نقطة نظام.

الدكتور حسني الشياب: معالي الرئيس ارجو ان اذكر الاخوة النواب ان هذا ليس طلب مناقشة، ان هذا تقرير للجنة وليس طلب مناقشة المعروف تبعا للنظام الداخلي.

لذلك هذا التقرير يجب ان ينتج عنه قرارات اتخاذ توصيات والا لا قيمة للتقرير هل نحن فقط القصد من هذا التقرير ومن الاستماع الى تقرير معالي الوزير، هل القصد ان نريح ضمائرنا كل جانب يقول انا استمعت للاخر ونمارس هذه الممارسة الاكاديمية والا احيانا لا نلتزم حتى بالحدود الاكاديمية، ام نقصد ان نتبنى قرارات تكون اساس للسياسات، المقصود من التقرير ان يخرج هذا المجلس الكريم، اقول ان يتخذ قرارات بتوصيات، لتكون اساس للسياسات واذا كان معالي وزير الزراعة والاجهزة الزراعية المختصة ترى ان هذه التوصيات لا تصلح ان تكون اساس للسياسات يناقش التوصيات ويبين وجهة النظر الفنية والا ان لم يكن الامر هكذا فنحن نضيع وقتنا صراحة نريد ان نريح فقط ضمائرنا ونقول تكلمنا في الزراعة، هذا موضوع بالغ الخطورة والاهمية، ارجو ان نعطيه ما يستحق بحيث لو احتاج الامر الى جلسة اخرى لاقرار توصيات تكون اساس لسياسات لو احتاج الامر الى هذا، يجب ان نفعل وانا اقترح حتى ان لا يكون القرارات التي نتخذها في نهاية عمل هذا اليوم الشاق بل بالعكس انا اعتقد انه يجب ان نعطيه وقت حيث

تكون عقولنا وطاقاتنا كاملة لاتخاذ التوصيات الصحيحة، من هنا اقتراح وقف باب النقاش، واكماله في جلسة اخرى وشكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ عبدالسلام، نقطة نظام.

السيد عبدالسلام فريحات: معالي الرئيس. الحقيقة ما دفعني لان اتحدث بنقطة النظام هو حديث سماحة الاستاذ ابواسامة في تقديري، اولا معالي الرئيس انا اؤكد ابتداءاً على كل ما ذكره سعادة الزميل الدكتور حسني بأننا نناقش ابتداءا تقريرا للجنة واستمعنا في ذلك الى رد معالي وزير الزراعة، لكن نقطة النظام هي ان المناقشة وطلب المناقشة لا يعني مجرد التثقيف ولا يعني مجرد ضياع الوقت وانما يعني الوصول في النتيجة الى توصيات او قرارات، هذا مفهوم المناقشة هذه وفقا للقواعد العامة حتى لو لم يرد عليها نص خاص فالقواعد العامة في كل قانون وفي كل تشريع وفي كل عرف يعني ذلك، لا يوجد مناقشة لمجرد المناقشة لمجرد ضياع الوقت، اذا كان الهدف من المناقشة هو ان نجلس وان يعرض كل واحد منا افكاره وان لا نصل الى نتيجة فما معنى ذلك المناقشة تعني في النتيجة الوصول الى توصيات والى قرارات هذه هي نقطة النظام، وشكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ حسين مجلي نقطة نظام.

السيد حسين مجلي: سيدي الرئيس يبدو لي انه من الوضوح الكامل ان اي حديث يجري في هذا المجلس يجب ان يصنف تحت بند من بنود النظام الداخلي تحت مادة من مواد النظام الداخلي والموضوع موضوع السؤال، هل نحن امام اقتراح؟ امام سؤال؟ امام استجواب؟ امام شكوى؟ امام اقتراح برغبة؟ امام قانون؟ امام ماذا ! لا شك باعتقادي اننا جميعا تحت فهم اننا تحت موضوع مناقشة طلب مناقشة وطلب مناقشة الحكومة في سياستها الزراعية وارجو ان لا يقلل الزملاء من مفهوم طلب المناقشة انه عبث لا طلب المناقشة له اهمية كبيرة ان تكون الحكومة تحت نظر الواقع ان تكون الحكومة تراعي في سياستها توجهات النواب وتدخلها في موضع اعتبارها في تحديد سياستها الزراعية، فاذا كان تكيف الحالة التي نحن امامها بأننا امام طلب مناقشة ولا اخال انها يمكن ان تدخل تحت اي مادة اخرى من مواد النظام الداخلي واذا عدنا الى المادة (١٠٤) من النظام الداخلي التي تحكمنا في تحديد موقفنا من هذا الموضوع المادة (١٠٤) تقول بوضوح: لكل عضو اذا ايده عشرة اعضاء على الاقل وكذلك للحكومة، والواقع المجلس احال للجنة لتعينه في توجهه لمناقشة موضوع السياسة الزراعية إلى لجنة صحيح الحق في ان تطلب من المجلس طرح موضوع هام عام للمناقشة لتبادل الرأي فيه بين المجلس والحكومة، وانا اعتقد اننا لسنا بحاجة الان بصدد رسم سياسة زراعية للحكومة نحن نناقش الحكومة وقد ناقشناها في سياسة زراعية وسمعنا وجهة نظرها ولذلك باعتقادي ينتهي الموضوع دون اصدار قرارات لان بالقرارات نحن بحاجة الى كل مادة من المواد ويطول فيها الحديث بلا حدود لنصل فيها الى قرار، انا برأيي انه وفقا للمادة (١٠٤) تحققت المناقشة وبذلك ينتهي الموضوع دون قرارات، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخوان هذا الموضوع ليس جديد طلبت مناقشة سابقة وتمت واللجنة الزراعية طلبت زيارات لمناطق مختلفة من المملكة وقد قامت بهذه الزيارات ومشار اليها في التقرير الذي قدمته اللجنة واللجنة في مطلع التقرير تشير الى اجتماعات وزيارات، واللجنة تقدم تقريرا مع توصيات او قرارات لهذه اللجنة، فلجنة من اللجان التي شكلها المجلس تقدم تقريرا لهذا المجلس، وقد قامت بجولات وبأفضل اجتماعات هي الزيارات التي قامت بها والنتائج التي وصلت اليها، ضمت ذلك باجتماعات ايضا وقدمت هذا التقرير لهذا المجلس الكريم وقالت هناك قرارات مبوبة من ستة عشر بابا رئيسيا مع فروعها، وهذه الابواب جميعا معروضة على المجلس الكريم لبيان رأيه واتخاذ ما يراه مناسبا، هذه قرارات لجنة ومعروضة عليكم وموزعة من ايام، والمعروض عليكم هو تقرير اللجنة كلجنة مشكلة من قبل هذا المجلس هذا هو المعروض وليس طلب مناقشة منفصل كبقية النقاش العادي. مررنا بهذا الموضوع بنقاش سابق وقامت اللجنة بزيارات وقدمت تقرير سابق هذا خلاصة التقارير الجولات كلها، لهذا ما هو موجود امامكم مطبوع وموزع، هو هذا الذي امامكم قرارات اللجنة اللي هي ستة عشرة بابا، هذا انا بعرف وعرضت عليكم تحت باب مناقشة تقرير اللجنة الزراعية حول الواقع الزراعي مناقشة تقرير اللجنة واللجنة تقدمت بهذا التقرير كما ذكرت، انا ارى انه النقاش نختصر انه نصل للمطلوب، يعني بلاش نضيع الوقت بنقاط النظام الحقيقة، اذا اردتم ان يخصص ايضا تعطى فرصة اخرى لدراسة هذا الموضوع ولكن الواضح امامكم ان هذا تقرير لجنة مشكلة من قبل هذا المجلس.

نقاط النظام، الشيخ علي نقطة نظام فقط خلينا نكمل المناقشة.

الدكتور علي الفقير: شكرا معالي الرئيس.

لقد تفضلتم معالي الرئيس ان هناك طلب مناقشة قبل هذا الوقت، وان تقرير اللجنة جاء استكمالا لموضوع طلب المناقشة، اذا لن يكون التقرير منفصلا في ذاته حتى نقول انه من انتاج اللجنة الزراعية، كما جاء استكمالا لموضوع اول وهو طلب موضوع السياسة الزراعية.

لذلك ارى اننا في محيط واطار المناقشة ولسنا في اطار لجنة تقدم تقريرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: لا اذا سمحت انا قلت نوقشت القضية الزراعية في مناقشة سابقة لكن اللجنة الزراعية لها تقارير سابقة قبل هذا التقرير وعرض عليكم وموضوع الزيارات عرض عليكم، فقد كلفت اللجنة الزراعية ان تقدم تقرير حول زياراتهم بشكل عام واللجنة الزراعية اقر لها ان تزور، وقامت بالزيارات وقدمت تقريرا مع توصيات اللي هي قرارات اللجنة، هذا موضوع هام ومكتوب كل ما هو موجود مكتوب، ولهذا ارجو ان ننظر بهذا على اساس انه تقرير لجنة مع قرارات او توصيات لهذه اللجنة الى هذا المجلس حول السياسة الزراعية وما هو موضوع، مناقشة تقرير اللجنة الزراعية حول الواقع الزراعي في الاردن، هذا هو موضوع على جدول الاعمال.

الدكتور علي الفقير: هو معالي الرئيس حول الواقع الزراعي اذا هو مناقشة، مناقشة اصلا.

معالي رئيس المجلس: دعونا نستكمل النقاش وبعدها اذا اردتم يحدد وقت محدد للنظر بالتوصيات ويستكمل النقاش على الاقل الان، الوقت في كثير ابوسليمان نحن اليوم طالعين على الافطور سوى، لماذا مستعجلين فاذا سمحتوا نستمر ونشوف اراء الاخوان التي طرحت اشارت الى تقرير اللجنة، خلينا نستمر باراء الاخوان، وبعدها عندما تريدون تأجيل وضع اتخاذ القرار اللازم لا مانع نستمع الى الاخوة، الاستاذ أحمد الكفاوين.

السيد احمد الكفاوين: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا معالي الرئيس.

سأتحدث باختصار شديد بناء على رغبة معالي الرئيس.

الحقيقة معالي الرئيس ان تقرير اللجنة الزراعية مع احترامي وتقديري لاجابة معالي الوزير يستحق الدراسة بعناية، ولا يجوز ان نتجاوز التوصيات والتوصيات التي قدمتها اللجنة، واظن ان الجميع يوافقني على ان قطاع الزراعة في بلدنا بمقدار من الاهمية وهو بحاجة الى اعادة النظر.

هل هناك حقيقة سياسة زراعية واضحة وثابتة؟ هل هنالك بحث علمي ومنتج؟ هل هناك تطور في اساليب العمل عما كانت عليه سابقا؟ ما هي حجم التخصيصات المالية للنهوض بقطاع الزراعة حسب علمي وكما يعرف الاخوان ليس هناك عدا النفقات الجارية التي تكفي لقطاع الموظفين وادامة العمل الروتيني، ماذا نقول حتى هذه الساعة وعندنا الكفاءات العلمية المتقدمة ووزارة متخصصة بالزراعة لكافة دوائرها، ولا زلنا نستورد البذور والتقاوى والاشتال، ونعجز عن انجاز حاجتنا في بلد صغير لابد ان نعترف ان هنالك مشاكل ولا يجوز ان نغطي رؤوسنا في الرمال. مشاكل واضحة في قطاع الزراعة منها موضوع استغلال رقعة الارض الصالحة للزراعة وهي واسعة جدا والاحصاءات واضحة من خلال تقرير اللجنة ورئيسها في ملحقه، توفير مصادر مياه ومصادر ري من مياه المطر بكل الوسائل الممكنة والمتاحة وهنا اثني على ما ذكر الاخ الاستاذ عبدالحفيظ حول موضوع اهمال بعض المناطق كلية فمنذ دخولنا الى هذا المجلس ونحن نسمع عن سدود تجميعية في مناطق الموجب والواله والتنور والنخيلة ونسمع عن حفائر ترابية والحمدلله تبارك وتعالى الذي لا يحمد على مكروه سواه لم نرى منها اي شيء ابدا وكل عام تذهب هذه المياه هدرا ونحن نشكو الفاقة وقلة المياه، مشكلة العزوف عن زراعة المحاصيل الحقلية والارتفاع الواضح في اسعار منتجات او مستلزمات الانتاج دعم الثروة الحيوانية الحقيقي ولا اعني دعم تجارة المواشي فهنالك قطاع كبير من اهل البلد يعيش على الثروة الحيوانية ولكن الدعم الحقيقي يذهب الى تجار المواشي وهم اصحاب رؤوس اموال غول يبلع البلد ونحن ندعمهم ويموت على حساب ذلك منتجي الثروة الحيوانية الحقيقيون في اريافنا وبوادينا. كل هذا يدعو المجلس الكريم الى ان يتبنى توصيات اللجنة الزراعية وان تتلاقى مع ملاحظات معالي الوزير لنخرج منها بمقترحات تخدم القطاع الزراعي في بلدنا انشاء الله، شكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، الاستاذ زياد ابومحفوظ.

السيد زياد ابومحفوظ: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا معالي الرئيس، لابد لي في بداية كلمتي ان اقدم شكري وتقديري لمعالي رئيس اللجنة الزراعية وزملائي الكرام على تقريرهم الزراعي القيم والذي يلفت نظر الحكومة بأنه بدعم المزارعين وبتوجيههم الوجهة الصحيحة وتقديم العون لهم فانه يمكن ان يصل الاردن الى الاكتفاء الذاتي من الحبوب والفواكه ومختلف المواد العلفية.

ولا يفوتني الا ان اقدم شكري الى معالي وزير الزراعة على تقريره الرائع الذي انار لنا الطريق وعلى الانتاج الوطني الزراعي بطرق علمية وارى من دراسة التقرير الزراعي للجنة الزراعية وتقرير معالي وزير الزراعة ان التقريرين يصبان في منطقة واحدة من اجل مصلحة الوطن والمواطن، ومن اجل العمل على الاكتفاء الذاتي الزراعي حتى نستطيع ان نأكل مما نزرع وان نلبس مما نصنع وان التقريرين يستحقان الدراسة، والبحث من خبراء من وزارة الزراعة والقطاع الخاص لتطوير الطرق الزراعية الحديثة والتي تؤدي الى كثافة الانتاج ولنأخذ مثالا على شعب العراق الشقيق الذي استطاع من خلال الحصار المفروض عليه ان يتجه الى المجال الزراعي فقط اعطت الدولة كل اهتمامها في دعم المزارعين حتى استطاع الشعب العراقي من الحصول على الاكتفاء الذاتي من الدواجن والبيض والقمح والشعير والاعلاف، حتى صوامع القمح اصبحت لا تتسع لانتاجه واكبر مثال على ذلك شعب السودان الذي اصبح يمنح الحبوب الزائدة عن حاجته الى الدول الافريقية الفقيرة وفي نهاية كلمتي لابد من حماية المزارع ولابد من دعمه من قبل الدولة وتقديم الخبرة له حتى نحقق ما يصبوا اليه من الاكتفاء الذاتي وكذلك لابد من التوجه لانتاج البذور الزراعية محليا، وذلك ليس مستحيلا فنوفر مبالغ طائلة من العملة الصعبة، كما اوصي الحكومة بعدم استيراد المنتجات التي تنافس منتوجاتنا مثل الدجاج المجمد وزيت الزيتون التونسي والحليب المجفف وانواع الجبنة المختلفة، والتي لسنا بحاجة اليها، وهذا قليل من كثير. شكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، وحقيقة نظرا لاهمية هذا الموضوع وخطورته على الواقع الاردني بشكل خاص، ولاهمية ما طرح من اللجنة الزراعية بتقريرها الممتاز وما ذكره معالي الوزير هذا اليوم ايضا بتقرير وافي، ويستحق الدراسة والمواءمة بينه وبين تقرير اللجنة، لهذا سوف يخصص جلسة اخرى لمتابعة هذه المناقشة، وكلي رجاء ان يأخذ كل اخ من الاخوان تقرير معالي الوزير الذي القاه هذا اليوم، ويحتفظ بنسخة من تقرير اللجنة وتتم الدراسة الشاملة للتقريرين والنقاش يتم فيه بحث تنسيبات اللجنة الزراعية على ضوء التقريرين متكاملين، وهذا موضوع حقيقة في منتهى الخطورة والاهمية، شكرا لكم وشكرا للاخ معالي وزير الزراعة وللاخوة في اللجنة الزراعية على ما قدموا جميعا من تقارير وافية،